إلى الأمام

مجلة سياسية فكرية مغربية
تصدر مؤقتاً مرة كلّ شهرين

العدد
9
مارس
1994

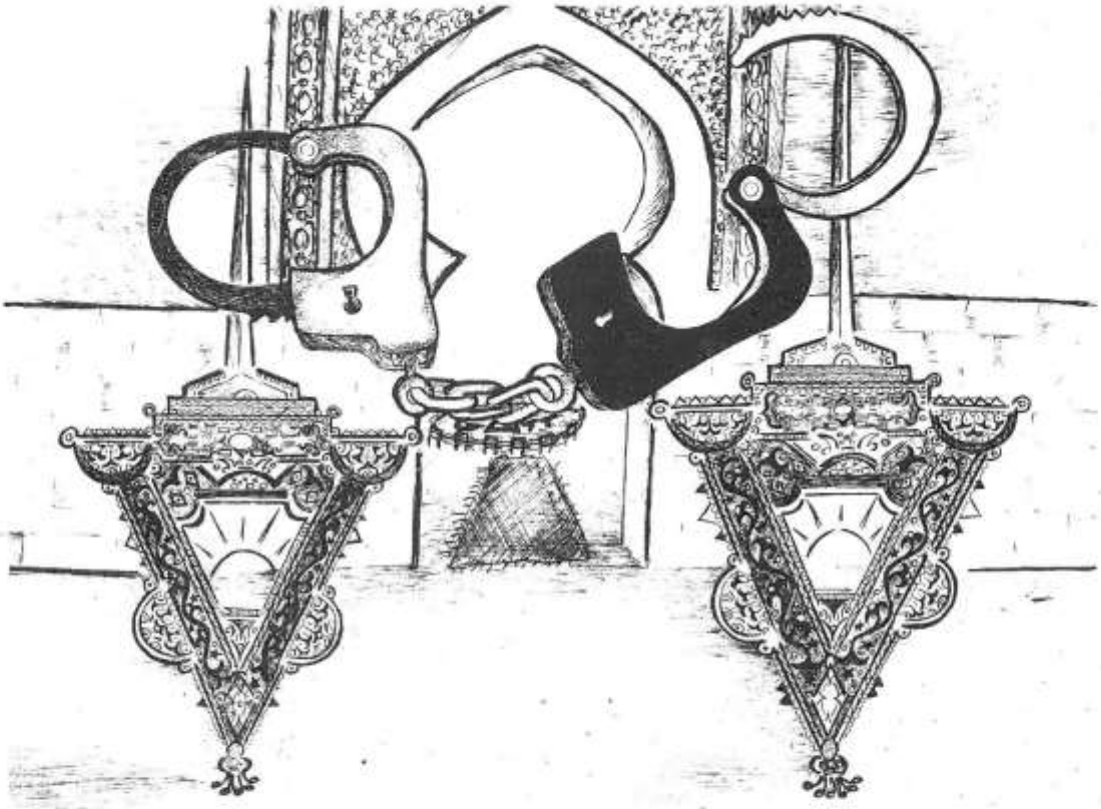

المغرب في حالة إنتظار؟

موادّ العدد

عدد 9 - مارس 1994

المغرب في حالة انتظار
ص 2

ظروف إعلان وتأجيل الإضراب العام
ص 4

الهجرة والمعركة من أجل مُواطنة جديدة
ص 8

مراسلات
ص 10

بيان المعتقلين السياسيين مجموعة 26
ص 11

ملاحظات نقدية لتجديد منظمة إلى الأمام
ص 12

مساهمة في النقاش
ص 16

حول النضال الديمقراطي
ص 18

رأي في مقولة "العنف الثوري الجماهيري المنظم"
ص 19

مديرة النشر
ماري-كرستين أولاس

رئيس التحرير
أبراهام السرفاتي

عنوان المراسلة
BP 257
Montreuil Cedex 93511
FRANCE
Fax. (33 - 1) 48 76 45 63

الحساب البريدي
CCP 13025 17 K PARIS

كلمة أولى

المغرب في حالة إنتظار ؟

في هذا الشهر من مارس 1994، يبدو المغرب، مرّة أخرى، مُسمّراً في حالة إنتظار: في انتظار الإعلان عن عفو بمناسبة 3 مارس (*) وبعده عيد الفطر؛ في انتظار عفو قبل قمّة معاهدة GATT بمراكش؛ في إنتظار "إنفراج" يتمّ في كلّ مرّة الوعد به ويتمّ في كلّ مرّة إرجائه أو إفراغه من كل محتوى فعلي؛ في انتظار الإنتخابات الجزئية المقرّر إجراؤها يوم 26 أبريل المقبل، جزرة جديدة تُقدّم لقوى المعارضة البرلمانية؛ الإنتظار يطال حتّى الأوساط المناضلة التي تترقّب الإعلان عن إضراب عام بعد تأجيل إضراب 25 فبراير الأخير؛ إنتظار ثمّ إنتظار....

33 سنة، ثلث قرن، ونحن على هذا الحال. تمّ تخريب البلد، وتشتيت الشعب، وتبدو المافيا المخزنية أكثر قوّة ممّا سبق. لقد تفشّت الرّشوة وتهريب المخدّرات في سائر أجهزة الدّولة ونفذت إلى وسط المجتمع نفسه. إذ أصبح المغرب كولومبيا جديدة بجنوب أوروبا. من وقت لآخر، ينفجرغضب شعبي جديد، تتبعه مجزرة جديدة. في كلّ مرّة، كان السياسويون والتقنوقراطيون ينحنون ويدعون إلى النظر للأمور بواقعية، يستجدون بذلك جزرة جديدة،... ويستمرّ الإنتظار من جديد. فهل سيحدث نفس الأمر في هذه المرّة؟

من حقّ رجال الأعمال ورجال السياسة الأروبيين، انطلاقا من موقعهم بأوروبا وبالأخصّ زبناء المامونية، أن يعتبروا بأنّ هذا الوضع يمكن أن يستمرّ على هذا الحال طويلا.

سيكون من الأفيد لهؤلاء أن ينتبهوا إلى تنامي الحركة الإسلامية. وحتّى لا يتمّ تأويل كلامي بهذا الشأن، أؤكد بأنّ المسؤولين عن أشكال الإحتداد التي يتخذها أحيانا الإسلاميون، هم أولا وقبل كلّ شيء، زارعو اليأس. ليس من حقّنا أن نؤاخذ معذبي الأرض على نبذهم للأرض كلها، وعلى رأسها هذا "الشمال" المتغطرس الذي يساند طواغيتهم، "شمال" الشركات المتعدّدة الجنسيات الذي يستعدّ للإحتفال بمراكش خلال الشهر القادم.

نتوفّر في المغرب على حظ يتمثّل في إمكانية بناء حركة ديمقراطية قوية ومنسجمة، حركة متجذرة في نضالات شعبنا طوال هذا القرن بأجمعه، ضدّ المخزن وضد الإضطهاد الأجنبي في ذات الوقت، متجذرة في ثقافة شعبنا العربية-الأمازيغية وفي إيمانه، المتمثّل في إسلام العدل والتسامح، متفتّح على العالم كما علّمنا عبد الكريم الخطابي وشيخ الإسلام مولاي العربي العلوي، حركة متفتّحة على التقدّم الإجتماعي كما علّمنا المهدي بنبركة. حينئذ ستستطيع مثل هذه الحركة أن تستوعب ضمنها الطموح العادل للحركة الإسلامية إلى النّهل من تاريخنا وهُويتنا دون السقوط في حلم خرافي للرّجوع إلى الوراء والإنغلاق على الذات.

لكن يبقى كلّ هذا رهينا بالعمل على بناء تلك الحركة وليس التماوج مع كلّ رياح مناورات المخزن! فهل ستتمسّك المعارضة البرلمانية بالتصحيح الذي أقدمت عليه في هذا الخريف و تنتزع المبادرة من يد المخزن؟

بالتأكيد، إنّ تجذير هذه المعارضة منذ شتنبر يسمح بالأمل في ذلك هذه المرّة. لكنّه يظلّ حديثا جدا وتظلّ الأرضية الجذرية غير ثابتة بما يلزمنا بالتحلّي باليقظة. وفي جميع الأحوال، يُبيّن لنا التاريخ أنّه بدون يقظة، فإنّ أحسن الأجهزة يمكن أن تستسلم أمام ضغط الخصم.

إنّ يقظة الجماهير هي أولا وقبل كلّ شيء يقظة الطبقة العاملة وتنظيمات العمّال.

وهنا يكون من المهمّ تحليل قرار الإضراب العام لـ 25 فبراير و"تأجيله".

في تقاليد الحركة العمالية التي تركت رغم كلّ شيء بعض الدروس لازالت صالحة إلى يومنا هذا، يُعتبر الإضراب العام تتويجا لمسلسل من نضالات الطبقة العاملة ولا يمكن أن يتحوّل إلى أداة يتمّ استخدامها دون تهييء طويل ودون توفير أقصى حظوظ النجاح.

هكذا تمّ تهييء الإضراب العام في 14 دجنبر 1990. وهذا ما لم يحصل بالنسبة لقرار الإضراب العام المعلن لـ 25 فبراير 1994. بالتأكيد انطلق مثل هذا المسلسل (مسلسل تهييء الإضراب العام) منذ سنتين. لكن اعتقال نوبير الأموي وضعف التيار الديمقراطي الجذري أمام مناورات التيار التوفيقي أدّيا إلى توقيف هذا المسلسل. منذ ذلك الوقت، كما نعلم، استطاع التيّار الجذري، الذي يمتدّ متجاوزا بكثير أحزاب المعارضة البرلمانية، وخصوصا داخل المجتمع المدني، أن يدعّم صفوفه بشكل ملموس. هذا التدعيم هو الذي يشكّل السبب الأوّل لفشل محاولة النظام خلال الخريف الماضي لإشراك أحزاب المعارضة البرلمانية في الحكومة.

لكن التيّار الجذري لم يستوعب بعد أنّ عليه أن يضمن هيمنته داخل الحركة الديمقراطية مع الحفاظ، في ذات الوقت، على وحدة هذه الحركة.

إنّ الطريق نحو هذا الهدف لا تمرّ عبر استعمال نفس الأساليب التناورية القديمة الذي عوّدنا عليها منذ عشرات السنين محترفو السياسة التوفيقيين وشيوخ النقابات البيروقراطية، كما لا تمرّ عبر الإستخفاف بالإضراب العام.

يجب على التيّار الديمقراطي أن يضمن لنفسه الهيمنة السياسية داخل الحركة الديمقراطية المغربية.

في بيانها لـ 30 غشت 1992، سطّرت منظمة "إلى الإمام" على "الدّور المركزي الذي يُمكن أن تلعبه الكنفدرالية الديمقراطية للشغل شريطة أن تضمن استقلالية نضالاتها بالنسبة لهيئات الأحزاب السياسية". وفي بيانها المساند لإعلان الإضراب العام لـ 25 فبراير 1994 والذي ننشره ضمن موادّ هذا العدد، برهنت بالملموس منظمة "إلى الأمام" على موقفها ذلك، إذ كان من الواجب، وقد تمّ الإعلان عن الإضراب العام، مساندته.

لكن بما أنّ الهيمنة السياسية للكنفدرالية داخل الحركة الديمقراطية المغربية غير محقّقة، فقد اضطرّت إلى إرجاء قرار الإضراب العام.

إنّ تحقيق الهيمنة السياسية يفرض منذ الآن رفض كلّ تواطؤ مع المخزن خلال المعركة الديمقراطية: رفض الإنتخابات المزوّرة لـ 17 شتنبر لا يمكن أن يكون منسجما مع التعامل مع الإنتخابات الجزئية؛ إنّ رفض الدستور المخزني يستلزم النضال من أجل مجلس تأسيسي وليس الدّعوة إلى "إصلاح" ممنوح جديد؛ إنّ الدّفاع عن العمّال يستوجب طرحا واضحا لمسألة إستيلاء "أومنيوم شمال إفريقيا" على القطاعات العصرية للإقتصاد المغربي، وسيطرة جهاز وزارة الداخلية على المضاربات العقارية في المدن وتسلّط تجار المخدّرات-البرلمانيين على المناطق المحيطة.

إنّ تحقيق وتثبيت الهيمنة السياسية يستلزم على المدى المتوسّط صياغة برنامج يتجاوز الإقتصار على الإطار النقابي ليشمل جميع قضايا البلاد. وذلك من تقاليد الحركة العمالية المغربية كما هو الشأن بالنسبة للحركة العمالية العالمية، ولن تستطيع الطبقة العاملة الدّفاع عن حقوقها إذا ما تركت مثل هذه المسؤولية، وبالأحرى أوكلتها إلى محترفي السياسة والتقنوقراطيين. يجب بالعكس أن تصبح، من خلال ك.د.ش، القطب الجاذب الذي سيسمح للمثقفين المغاربة المخلصين، أي أغلب المثقفين المغاربة، بالعمل والتفكير في مستقبل البلاد في إطار أنسب وأكثر كرامة من ذلك الذي يشكله "أومنيوم شمال إفريقيا" أو ديوانات الوزارات المقبلة، لأنّ هذا الإطار الذي سيفكرون فيه سيكون في علاقة وثيقة وحيوية مع القوى الحيّة للبلاد.

إنّ مثل هذا التطور لن يكون بدون شك كافيا لتجاوز وإنتزاع المبادرة من المخزن لكنّه يشكّل شرطا ضروريا. لأنّ الـ ك.د.ش يمكن أن تشكّل محورا تلتحم حوله القوى التي تتجذر وتتعزّز داخل المجتمع المدني. أنظروا إلى ما يحدث بالبرازيل! في أقصى ظروف الفقر والإضطهاد، فالذي يحمل أمل الشعب السّائر نحو النّصر هو الطبقة العاملة ونقاباتها المناضلة بقيادة "لولا" Lula.

إنّ هذا لا يستوجب بالضرورة في المرحلة الرّاهنة بالمغرب بناء حزب للعمّال على شاكلة البرازيل لكن سيسمح للطبقة العاملة المغربية ولجميع الشغيلة، إلى التمكّن من الإمساك بزمام المبادرة في مجال النضال السياسي واجتذاب جميع، أقول جميع، القوى الديمقراطية المغربية.

حينئذ لن يظلّ المغرب بلد "الإنتظار" المفترض واليأس الحقيقي.

أبراهام السرفاتي
باريس في 16 مارس 1994

(*) تهانينا رغم ذلك لإخواننا الإسلاميين المحكومين بالإعدام والذين تمّ تخفيف أحكامهم، وذلك في إنتظار إطلاق سراحهم ضمن جميع المعتقلين السياسيين والمفقودين.

ملحوظة

نشرت أسبوعية "المغرب الأسبوعي" Maroc-Hebdo مؤخرا استجوابا أجرته معي. لكن قام برقابة ذاتية على مقطعين:

1) في سياق الحديث عن نوبير الأموي، أوردت تصريحه الشهير: "في ملكية برلمانية، الملك يسود ولا يحكم". تمّ حذف هذه الجملة.

2) وفي إطار تعرّضي للطابع اللاديمقراطي للدّستور الحالي وضرورة مجلس تأسيسي كنت قد أكّدت على: "أنني لا أناقش مبدأ الملكية في المرحلة التاريخية الحالية". تمّ حذف "في المرحلة التاريخية الرّاهنة" من النصّ المنشور.

من جانب أخير لم أتجنّب الحديث عن مسألة الصحراء، فقط لم يتم طرح أيّ سؤال علي بهذا الصدد.

رغم ذلك، أعتبر بأنّ نشر هذا الإستجواب، رغم الحذف التي تعرّض له، شيئا إيجابيا و أشكر "المغرب-الأسبوعي" على إعطائي الكلمة بداخل بلدنا.

ظروف إعلان ثمّ تأجيل الإضراب العام ليوم 25 فبراير

ظروف ما قبل الإعلان عن الإضراب العام

ما أن انتهت الدورة الأولى لبرلمان 1993، ومصادقته على قانون المالية لسنة 1994 حتّى بدأ العدّ العكسي للإضراب العام.

لقد حاول الحسن الثاني وجهازه المخزني وبعد صراع مرير مع الأحزاب الديمقراطية أن يُنصّب برلمانا على مقاس فهمه للديمقراطية، وعلى ما قد تسمح به مصالحه ومصالح العصابات الملتفّة حوله. وقد إستطاع عبر الدّهاء والقمع أن يستعمل أحزاب المعارضة البرلمانية كتغطية لبرلمانه الحالي.

لكنّ المهزلة إذا تكرّرت فإنّها تُصبح مأساة. وقد بدا نواب المعارضة في هذا البرلمان وهم "يتصارعون" حول "تبليغ مقرّرات الغرفة الدستورية إلى مكتب مجلس النواب"، لا يثيرون استهزاء المواطنين فقط، بل يُثيرون القرف من هذه الديمقراطية التي يدْعوننا إلى الدّخول فيها لـ "تغيير الأوضاع من داخل المؤسسات".

وللإمعان في تمريغ وجوههم في مزبلة هذه الديمقراطية، أعلن عن بعض هذه المقرّرات (مقرّرات الغرفة الدستورية) ليلة خطاب العرش! وفي ذلك إشارة من الحسن إلى هذه المعارضة بأنّ كلّ المفاتيح توجد في جيبه.

أمّا على المستوى الإجتماعي، لم يأتي القانون المالي المُصادق عليه في هذه الدّورة البرلمانية، بأيّ زيادة في أجور الموظفين، ولا يظهر فيه أيّ بصيص من الأمل في توقيف النزيف الذي يُصيب قدرات الطبقات الأساسية في الحفاظ على مستوى معيشي يليق بالبشر. أمّا مشكل البطالة، بما فيها حوامل الشواهد الجامعية، فإنّ الميزانية لم تُخصّص سوى حوالي 25 ألف منصب شُغل خلال 1994. وقد كان هذا القانون مؤشرا لتصعيد درجة التوتّر الإجتماعي التي لم تتراجع لدى الطبقة العاملة حتّى في فترة الإستحقاقات، خاصّة في الإتحاد المغربي للشُّغل.

أمّا على مستوى السياسة العامّة للدّولة، فإنّ ميزانية 1994 تسير في نفس النهج الذي دأب عليه نظام الحسن منذ استيلائه على العرش، وهي إغراق البلاد في الديون ووضع البلاد من جديد تحت حماية ووصاية القوى الغربية الإستعمارية. وهذا ما يتجلّى من خلال حساب مصاريف خدمة الدّين (27.2 مليار درهم) وهو ما يُعادل تقريبا مجموع نفقات أجور موظفي الدولة لسنة 1994.

وفي هذا السياق نشير إلى أنّ أبناء المغرب سيُؤدّون من بؤسهم 10٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل مستحقّات ديون لا يعرفون أين صُرفت، وظّفها جهاز المخزن في تمويل مغامرته في الصحراء، وبناء قصوره ومقرّات الولايات والعمالات...ألخ.

لقد تبخّرت كلّ آمال الطبقة السياسية الديمقراطية في تحقيق إصلاحات سياسية تُؤدّي إلى الحدّ من دكتاتورية الحسن، وجهازه المخزني. أمّا العمّال وعموم الكادحين في المدن والبوادي فإنّ واقعهم المعاشي لا يعرف التغيّر إلاّ إلى الأسوأ.

برز هذا التذمّر لدى العمّال النقابيين الذين ما فتئوا يُلحّون على المطالبة بالإضراب العامّ في جميع اللّقاءات والإجتماعات التنظيمية في النقابات المناضلة.

إنّ تبلور هذا المطلب العُمّالي داخل ك.د.ش، وبهذه السّرعة يرجع إلى المحاولات الحثيثة للتفتّح على الأطر النقابية في القواعد، وإتاحة مجال للتّعبير الديمقراطي.

وهذا لا ينفي أنّ نفس المُطالبة بالإضراب العام حاضرة وبإلحاح كذلك داخل الإتحاد المغربي للشغل، لكنّ هذه المطالبة يتمّ تعويمها داخل تبريرات واهية إن لم يتم قمعها صراحة.

يوم المسيرات الإحتجاجية حالة طوارىء غير معلنة

دعت ك.د.ش إلى تنظيم مسيرات إحتجاجية يوم الأحد 30 أبريل 1994 في جميع المدن التي تتواجد فيها.

وعلى إثر ذلك منعت الحكومة المخزنية هذه المسيرات. وقد برّر البصري، وزير الداخلية، ذلك بكونه "لا يستطيع حفظ الأمن العام في المغرب كلّه في نفس اليوم". رغم أنّ يستطيع إستصدار دستور في يوم واحد في المغرب كلّه وبنسبة 99.99٪!

وكما كتبت جريدة "العلم" فقد عرف المغرب في ذلك اليوم "حالة طوارىء غير معلنة". إذ تمّ وضع جميع القوات القمعية (من بوليس ودرك وقوات مساعدة وقوات الجيش في بعض الحاميات) في حالة استنفار قصوى.

ففي الدّار البيضاء، تحوّل حيّ "درب عمر" حيث يوجد مقرّ ك.د.ش إلى منطقة منزوعة من البشر. وتمّ تطويق المقرّ من جميع الإتجاهات لعزل العمّال والمناضلين الحاضرين في التجمّع الإحتجاجي.

لقد كان يوما مشهودا لقّنت فيه وزارة الدّاخلية للشغيلة درسا تطبيقيا لمبدأ «حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا» الوارد في ديباجة "الدّستور" المعدّل.

الإضراب العام
الإعلان، المنع فالتأجيل

بعد منع المسيرات الإحتجاجية دعت ك.د.ش إلى انعقاد مجلس وطني استثنائي تقرّر فيه خوض الإضراب العامّ.

وفي ظرف أسبوع من التعبئة، أحدث قرار الإضراب رجّة كبيرة وسط المجتمع، ممّا أدّى بالحكم إلى إصدار قراره الخطير بمنع الإضراب العام. ولقد أحدث هذا المنع مفعوله على القوى الديمقراطية التي هبّت لإدانة قرار الحكومة واعتباره خرقا للفصل 14 من الدستور. كما هبّت فعاليات المجتمع المدني من جمعيات الحقوقية والنسائية والشبابية والطلابية ... لمساندة ك.د.ش. وحتّى قيادة الإتحاد المغربي للشغل المعروفة بعدائها لمبادرات ك.د.ش سارعت إلى إدانة قرار الحكومة بمنع الإضراب، وذلك لخطورة القرار من جهة، ومحاولة منها إمتصاص الشعور بالإحباط الذي استشعره المناضلون النقابيون داخل قواعد هذه المركزية.

قرار التأجيل إلى وقت قريب

لعرقلة مفعول التعبئة، وإرباك خطط الكنفدراليين تحركت آلة القمع كرجل واحد، لإعتقال لجن توزيع المناشير، واستدعاء المسؤولين إلى مقرّات البوليس والدرك والقيادة... لتوقيع محاضر التبليغ بمنع الإضراب واستفزاز النقابيين. وبدا بشكل ملموس أنّ المخزن عازم على الدّخول في مُغامرة جديدة لإغراق البلاد في مآسي الإعتقالات والإختطافات والمحاكمات الجماعية.. لقد كانت مُخطّطاته واضحة منذ شهر حين أطلق يد عصابات فاشستية في جامعة فاس المناضلة لإرهاب الطلبة في الحرم الجامعي وملاحقتهم في الشارع العمومي.

أمّا من جانب ك.د.ش، فإنّ حلفاء الأمس القريب يتردّدون في الدّخول في المعركة. ويبدو أنّ مفعول كراسي البرلمان الوثيرة،ومقاعد الجماعات المحلّية قد كان له وافر التأثير في هذا التردّد. إنّ الذين "كافحوا" بالأمس القريب من أجل الحصول على الكراسي يصعب عليهم الدخول في كفاحات حقيقية، وهم لم "يُسخّنوا" أماكنهم بعد!!

لكن مهما كان الحكم على قرار التأجيل إلى وقت قريب، فإنه الحقيقة التي لا تقبل الجدل، هو أنّ جزءاً من الطبقة العاملة المغربية المنضوية تحت لواء ك.د.ش توصّل إلى تملّك سلاح أساسي من أسلحة النضال النقابي والسياسي، ألا وهو سلاح الإضراب العام. يبقى على القيادة أن تُحسن استعمال هذا السلاح.

أبو مزيغ
مارس 1994

بيان

دعا المجلس الوطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل جميع شغيلة المغرب إلى شنّ إضراب عام على الصعيد الوطني، يوم 25 فبراير 1994 لمدّة 24 ساعة. وبادرت حكومة كريم العمراني المخزنية إلى إصدار قرار بمنع الشغيلة المغربية من ممارسة حقّ الإضراب الذي فرضته الطبقة العاملة المغربية كمكسب حقّق على الجنرالات الفرنسيين الذين كانوا يحكمون هذا زمن الحماية.

إنّ منظمة إلى الأمام، إذ تُبارك قرار ك.د.ش الشجاع لأنّه يسير في خطّ الدّفاع عن الشغالين وعموم الكادحين وعن كرامة الإنسان المغربي ضدّ الهجمة الرّأسمالية العالمية ومصّاصي الدّماء "الوطنيين":

- تدعو مناضليها الكنفدراليين إلى المساهمة في إنجاح هذه المعركة الصعبة مستحضرين تجارب المعارك السابقة وما ينتظرهم من معارك في المستقبل،
- تدعو المناضلين الثوريين في النقابات الأخرى إلى المساهمة حسب ما هو ممكن في توسيع إشعاع الإضراب، وزرع بذور الوحدة النضالية للطبقة العاملة المغربية.
- تُدين قرار حكومة العمراني المخزنية، بمنع فصيل من الطبقة العاملة من ممارسة حقّ الإضراب، وتعتبره قراراً يكشف العقلية الإستبدادية التي عانى منها المغاربة منذ 23 سنة.

إنّ هذا القرار الإستفزازي يُبيّن بالملموس أنّ كلّ ما قاله رجال المخزن وقاموا به خلال فترة الإستحقاقات الإنتخابية، لم يكن إلاّ مناورات تستهدف بناء "جبهة داخلية" على أنقاض "الإجماع الوطني" البائد.

كما أنّ قرار الإضراب الذي أطلقته ك.د.ش يُبيّن أنّ المخزن لم يُحقّق كلّ أهدافه، ممّا يترك لكلّ الدّيمقراطيين المخلصين لهذا الشعب، فسحة أمل للعمل على إفشال مخطّطات الحكم، وتعبئة كلّ قوى الشعب الحيّة لتحقيق إختراق ديمقراطي حقيقي.

منظمة إلى الأمام
20 فبراير 1994

حول الإعلان عن الإضراب العام

إنّ دعوة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (ك.د.ش) إلى الإضراب العام يوم 25 فبراير 1994 ثمّ تأجيله في آخر لحظة، يُشكّلان عنصرين معبّرين عن تناقضات المجتمع المغربي.

فالدّعوة استجابة لإحتداد الأزمة التي تمرّ منها البلاد والتي كانت وراء المبادرة الجريئة لـ ك.د.ش، في حين يبين التأجيل ضعف القاعدة النقابية وطبيعة القيادة البيروقراطية وغير الحازمة التي مازالت رهينة إيديولوجية الوفاق الوطني لحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية الذي ترتبط به هذه النقابة.

أوضح نوبير الأموي كاتب عام ك.د.ش دواعي الإضراب بأنّها «تتعلّق بالوضعية الإجتماعية للطبقة العاملة والتي تتسم بالتدهور الشامل للقدرة الشرائية لعموم المأجورين نتيجة الإرتفاعات المتسارعة لأسعار الموادّ الأساسية وتجميد الأجور وهزالة التعويضات». ثمّ هناك ظاهرة البطالة الكارثية التي تقرب نسبتها 25٪ من المواطنين القادرين على الشغل حيث «يوجد خمسة ملايين عاطل بمن فيهم خريجو المعاهد والكليات، ويعيش عشرة ملايين من المواطنين حالة فقر حقيقي». وأضاف مجموعة من المظاهر تعبّر بوضوح عن تدهور هذه الوضعية نذكر منها:

«- سياسة الطّرد والتوقيف والتسريح الجماعي»، حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي أغلقت أو أفلست مابين 1990 و 1991 ليصل العدد إلى 3381 مؤسسة بين 1991 و 1992.

«-ضعف الحدّ الأدنى للأجور وتقليص ساعات العمل»: فوارق الأجور توضح بجلاء تلك الهوّة السحيقة التي تفصل بين بيروقراطية حاكمة متعفنة تستحوذ على كلّ الإمتيازات مقابل الحفاظ على استقرار النظام الملكي وجماهير الشعب الواسعة التي تُعاني أكثر فأكثر من الفقر ونير الإضطهاد البوليسي: يبلغ الرّاتب الشهري لجنرال في الجيش 100.000 درهم ويبلغ 70.000 درهم لكلّ كولونيل ماجور ووزير و 50.000 درهم لكولونيل ولنائب برلماني، في حين يبلغ الحدّ الأدنى للأجور في قطاعي الصناعة والتجارة والخدمات والمهن الحرّة 1380 درهم في الشهر ولا يتجاوز 900 درهم في القطاع الفلاحي! هذا مع العلم أنّ أزيد من 60٪ من المؤسسات في المغرب لا تطبّق حتّى هذا الحدّ الأدنى الهزيل الذي لايُشكّل سوى 50٪ من تكلفة الحدّ الأدنى المعيشي.

«-خرق القوانين والتشريعات وضرب الحريات النقابية»...

إنّ هذا الهجوم البرجوازي الواسع على ما تبقّى من المكتسبات الإجتماعية لجماهير الشغيلة هو نتيجة مباشرة للتطبيق الصارم لتوصيات صندوق النقد الدولي والأبناك الإمبريالية. فإرتفاع الدين الخارجي (قرابة 23 مليار دولار) نتيجة التبادل اللاّمتساوي المفروض من طرف الإمبريالية العالمية والإبتزاز الذي يقوم به الملك وحاشيته، قد فاقم عجز ميزانية الدّولة. ولتقليص هذا العجز لم تجد هذه الدّوائر الإمبريالية غير تقليص أجور جماهير الشعب وتقليص الوظائف في القطاعات الإجتماعية للوظيفة العمومية. فعدد الوظائف الجديدة بناء على الميزانيات لا يتعدّى 15000 منصبا في السنة، علما بأنّ أكبر قسط من هذه الوظائف تستحوذ عليها وزارة الداخلية في الوقت الذي لا يوجد فيه إلاّ 7100 طبيب (عام وخاص) لما يزيد على 26 مليون نسمة أي بمعدّل طبيب واحد لكلّ 3700 مواطن!.

إنّ هذه الوضعية الإجتماعية تؤثر سلبا على العمل النقابي، لكنّها بالمقابل تدفع بالحركة الإجتماعية في بعض القطاعات، بحكم أنّها لم تعد تكتسب شيئا تخسره، إلى تخطّي وصايا البيروقراطية النقابية ونهج أشكال نضالية أكثر كفاحية وبطولية: إضرابات واعتصامات طويلة المدّة. ونسوق بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

-إضراب عمّال النقل الحضري بالدار البيضاء سنة 1992، دام 3 أشهر.

-إضراب منجم إمضيسر للفضة في جنوب المغرب دام 6 أشهر.

-إعتصام عمّال شركة أومنيوم الصيد البحري المطرودين (أكثر من 600 عامل) الذي إنطلق منذ ماي 1993 ولا زال مستمرّا حتّى الآن.

-إعتصام 700 عائلة عمّال منجم جبل عوام منذ إغلاقه في أوائل صيف 1993.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات والمعامل توجد في حالة إعتصام دائم لكن صحافة المعارضة تتجاهلها وبالتالي تبقى حالات معزولة ومحرومة من التعريف بها والتضامن معها.

إنّ هذه القطاعات أما إنسداد الآفاق أمامها وتقاعس النقابات هي التي مارست ضغطا على قيادة ك.د.ش محرجة إيّها كي تتّخذ أشكالا نضالية للضغط على الحكومة لحلّ قضاياها المستعجلة. وقد أوضح الأموي كيف أنّ قرار الإضراب العام كان تحت ضغط هذه القطاعات حين قال: «في إجتماع المجلس الوطني لـ ك.د.ش (1) يوم 15 يناير 1994 كان هناك ضغط قوي من قواعدنا بضرورة البحث عن حلّ لمختلف المشاكل التي تعرفها الطبقة العاملة، وكانت أهمّ المداخلات التي شهدها المجلس الوطني بما فيها من حدّة وصدق تلك التي جاءت من ضحايا القمع الطبقي المسلّط على العديد من القطاعات خاصّة في المناجم وعمّال الصيد البحري والعمّال الزراعيين وعمال النسيج والحديد». وبعد أن تجاهلت الحكومة على عادتها إستجداءات ك.د.ش للتحاور معها ومنعت المسيرات السلمية ليوم 6 فبراير 1994 التي نادت بها ك.د.ش، جاءت التحدّي الجريء بالدعوة إلى إضراب عام يوم 25 فبراير 1994.

لماذا إذن، وفي آخر لحظة، تراجعت قيادة ك.د.ش عن تنفيذ قرار الإضراب العام وتأجيله إلى أجل غير مسمّى؟ إنّ الإجابة على هذا السؤال تكمن في السياق العام الذي تمّت فيه الدعوة إلى الإضراب.

1- إنّ الإضراب العام الذي تمّت فيه الدّعوة

إلى الإضراب العام يتميز بضعف الحركة النقابية ووضعية الدفاع التي توجد عليها الحركة الإجتماعية وإنكفاء النضالات المطلبية. لم تأت الدّعوة في سياق تنامي الإضرابات القطاعات وفي سياق جوّ من التعبئة والإستعداد النفسي الشمولي، حيث أنّ الوضعية لم تشهد أيّ تنشيط للنضالات الإجتماعية منذ الإضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990 (2)، الإضرابات القطاعية لأواخر 1992 وبداية 1993 (تعليم، صحّة، بريد...) كانت قرارات فوقية لحسابات سياسية ولم تتولّد عنها أيّة دينامية نضالية. وكانت 1992 و1993 سنتي "هدوء إجتماعي" استكمل فيهما الملك إعادة إرساء مؤسساته "التمثيلية" على أساس دستور "مُعدّل" يحتفظ فيه بنفس السلطات التي منحها لنفسه في الدساتير السابقة.

2- إنّ دعوة ك.د.ش بمفردها إلى الإضراب العام شكّلت مبادرة جريئة كان من شأنها تكسير ذلك الإجماع الذي شكلته المعارضة مع القصر. فالإتحاد العام للشغالين بالمغرب (إ.ع.ش.م) رفض المشاركة في الإضراب بحجة توقيته، فهو لا يريد أن يزعج الدروس الدينية الحسنية في هذا الشهر المبارك كما لا يريد أن يعكّر جو الإستعداد للإحتفالات بعيد العرش... إن إ.ع.ش.م نقابة ذيلية بالمطلق لحزب الإستقلال ولعبت طوال تاريخ العمل النقابي بالمغرب، دور نقابة تكسيرية للإضرابات. بدأت تنسق (على مستوى القيادة فقط) مع ك.د.ش بعدما وجد هذا الحزب البرجوازي، الذي شارك في أغلب حكومات الملك، نفسه في صفوف المعارضة مع بداية الثمانينات إثر تضرر بعض شرائح البرجوازية المتوسطة مع سياسة صندوق النقد الدولي الليبرالية المتوحشة. تحالف حزب الإستقلال مع الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، حزب شعبوي ليبيرالي، مع بداية سنة 1990 محاولة منهما في تغيير أدوارهما الهامشية في اللّعبة الديمقراطية الحسنية مع إقتراب موعد تجديد الملك لمؤسساته. قاما بضجّة سياسية (المطالبة بتعديل الدستور، حكومة منبثقة من البرلمان، نزاهة الإنتخابات..) والتي كانت الخلفية الحقيقية لإضراب 14 دجنبر 1990 والذي عبّر من خلاله الكادحون والمهمشون بطريقتهم عن لاجدوى إستجداءات الليبيراليين أمام عمق الأزمة الإجتماعية. وعوض الإرتكاز على الجماهير لفرض ديمقراطية حقيقية، بقي الحزبين وفيين لمنطقهما البرجوازي الذي ينصب الملك حَكَماً فوق الطبقات واكتفت برفع مجموعة من المذكرات إلى الملك أجاب عنها باللأمبالاته المعتادة، ولم تغير مناوشاتها السياسية شيئا من طبيعة حكم الملك الإستبدادية:

-قبلا بالدستور الممنوح بعد أن قاطعا، ليس بدون تردّد، استفتائه في شتنبر 1992،

-شاركا في الإنتخابات البلدية (أكتوبر 1992) والبرلمانية (يونيو 1993) على أساس هذا الدستور دون أيّة ضمانات لنزاهتها والتي مرّت وفق السيناريوهات المعهودة في التزوير والتوزيع المسبّق للمقاعد والقمع.

شكّلت بداية 1994 أذن بداية سنة تشريعية جديدة تحتفظ فيها المعارضة بدورها في تزيين الواجهة الخارجية لجلاّد تازمامارت وتكتفي فيما يخصّ مطالب الجماهير الشعبية بمعارضة كلامية لا يمكنها أبدا، بحكم الدستور، أن تمنع مصادقة البرلمان بالأغلبية على مخططات سياسة صندوق النقد الدولي والأبناك الإمبريالية. ولم تكن أحزاب المعارضة هاته مستعدّة لأيّ تصعيد خارج قبّة برلمان نواب الملك، وعكس إضراب 14 دجنبر 1990 لم تجنّد صحافتها ولا منظماتها الشبيبية والحقوقية للتعبئة إلى إنجاح دعوة ك.د.ش الأخيرة (3). إذ وجدت ك.د.ش نفسها في ورطة جزاء "أنفرادها بالقرار الجريء"، مما حدا بالمكتب التنفيذي إلى إعلان قرار تأجيل الإضراب العام (4).

3- إنّ دعوة ك.د.ش قد أثارت ذعر الحكومة التي تعرف ماذا يعني الإضراب العام في المغرب، حالة عصيان مدني. فأصدرت قرارا بمنع الإضراب وجنّدت كلّ زبانيتها للترهيب والإستفزاز كما أرسلت برقيات تهديد إلى موظفي الوظيفة العمومية في حالّ المشاركة في الإضراب وقامت السلطات في مختلف المدن المغربية بحملة اعتقالات واسعة ومحاصرة المقرات النقابية وساد جوّ من الرّعب البوليسي. ولم يكن ضعف القاعدة النقابي، الأمر الذي كان جليا في التجمعات الجماهيرية التي نادت بها ك.د.ش في مقراتها، يسمح بتحدّي السلطة التي استنفرت كلّ وسائل ترهيب المناضلين النقابيين.

أكيد بالتالي أنّه في سياق العناصر الثلاثة المتظافرة سيكون لتنفيذ الإضراب العام وقع سلبي على الحركة الجماهيرية وسوف لن يشكل إلاّ فشلا آخر، مع غياب الأداة السياسية الثورية الكفيلة بتحويل الإنفجار الشعبي العفوي إلى عمل واع يهدف إلى إسقاط الملكية، يضاف إلى قائمة الهزائم التي راكمتها الحركة النقابية منذ الإستقلال الشكلي، لكن تأجيله بتلك الصيغة الفوقية أمر جدّ سلبي كذلك، مادامت الجماهير لم تبد رأيها، هذا التهميش من شأنه أن يساهم في إحباط معنويات جماهير الشغيلة وفقدانها للثقة في نفسها.

2 مارس 1994

خالد بن يحيا

(1) المجلس الوطني يضمّ ممثلي كلّ فروع المركزية النقابية وهو أعلى هيئة تقريرية، لكن كلّ بيانات هذا المجلس ترافقها دائما صيغة «تفويض الصلاحيات للمكتب التنفيذي لإتخاذ الأشكال النضالية التي يراها مناسبة» الشيء الذي يسمح للمكتب التنفيذي باتخاذ قرارات لا تتوافق دائما مع رأي الأغلبية.

(2) إضراب 14 دجنبر 1990 العام نادت إليه ك.د.ش و إ.ع.ش.م، تحوّل إلى إنتفاضة شعبية في بعض المدن خاصّة في فاس. تلاها قمع دموي من طرف الجيش (مصفحات، دبابات...)، نتج عنه عشرات القتلى .. ومئات الجرحى وإعتقالات بالجملة.

(3) صحافة حزب الإستقلال أشارت فقط إلى استجواب الأموي يشرح فيه دواعي الإضراب مما يوحي لديها بأنّ الأموي هو وحده الذي إنفرد بهذا القرار. جريدة الإتحاد الإشتراكي ليوم 24 فبراير 1994 احتوت على بيانات مجموعة من النقابات المرتبطة بـ ك.د.ش (البريد، التعليم، البلديات، السكك...) وبيان الشبيبة الإتحادية تدعو مناضليها إلى خوض الإضراب العام. لكنّها بيانات آخر لحظة لم تكن ناتجة عن أيّ تعبئة قاعدية...

(4) يتضح ذلك من خلال بيان المكتب التنفيذي: «تقديرا منه للمساعي التي قامت بها أحزاب المعارضة الوطنية والنقابات الصديقة لدى ك.د.ش يوم 23 فبراير... ومن أجل إتاحة الفرصة لمختلف التنظيمات الجماهيرية من أجل المشاركة الفعلية في تنفيذ قرار الإضراب العام... وأخذا بعين الإعتبار الإستشارات الرّفاقية والأخوية مع التنظيمات الصديقة... يعلن عن تأجيل تنفيذ قرار الإضراب العام إلى تاريخ لاحق وقريب».

الهجرة والمعركة من أجل مواطَنة جديدة

عصف غياب دول « المعسكر الشرقي » بجمل التوازنات الدولية والوطنية وبدّل مختلف موازين القوى، وغيّر كثيراً السياق الإيديولوجي والسياسي والثقافي والإجتماعي. لذا على السكان المنحدرين من الهجرة وكل منظّماتهم الجمعوية والسياسية أن يُعيدوا مُساءلة تحاليلهم وشعاراتهم. ففي غياب هذا «التحليل الملموس للوضع الملموس» فإن هذه الجمعيات والمنظمات توشك إمّا أن تُخطئ في تحديد معركتها أو أن تُصبح «جنرالات بدون جنود » أو الإثنين معاً.

(1)
حقبة الليبرالية المطلقة

بصرف النظر عن المواقف ووجهات النظر حول تجربة بلدان «المعسكر الشرقي» فإن هذه الأخيرة قد شكلت منذ الحرب العالمية الثانية تياراً مضاداً للمنطق الطبيعي للرأسمالية : الليبرالية المطلقة.

وبغية تجنب نتائج جاذبية النموذج السوفييتي ، اضطرت الطبقات المهيمنة في البلدان المصنعة في الأربعين سنة الأخيرة إلى تنازلات مهمة حول مسائل حقوق الشعوب ومطالب الشغيلة وأيضاً حقوق العمال المهاجرين. وليس مستغرباً أن يسفر غياب الثقل السوفييتي المضاد عن إعادة النظر في هذه المكاسب على الواجهات الثلاث المذكورة.

يجب أن تبتعد أنظارنا عن فترة «الثلاثين السمان» التي شكلت شذوذاً مؤقتاً عن منطق الإنتاج الرأسمالي. إن «الوضع العادي» في هذا النمط هو «القرن التاسع عشر» لا «الثلاثين السمان». وتعتبر الفترة الحالية تقليداً يتساوق نحو «نموذج» أساسي للرأسمالية حيث من المفيد التذكير بمظاهر هذا «الجوهر» فيما يخص الهجرة : إن الهجرة لا تشكل في نمطنا هذا سوى أحد مظاهر البحث عن فائض قيمة مطلق (تمديد فترة العمل) و فائض قيمة نسبي (نقص تكاليف الإنتاج). ذلك إلى جانب أنماط أخرى للبحث عن فائض القيمة : الضغط لإنقاص تكاليف اليد العاملة ...الخ

ونفس الميكانيزمات وضعت قيد التنفيذ لتجويع بلدان الجنوب، واستغلال الطبقات العاملة في بلدانها الأصلية، وزعزعة استقرار ميدان العمل في البلدان المصنعة وبالخصوص جزء الهجرة منه.

وفي سياق هذا التحكّم يدخل تحليل المشكل العام «للمهاجرين السريين».

سنتناول لاحقاً المظاهر السياسية والإيديولوجية للموضوع ، ولنهتم الآن بالبعد الإقتصادي. إن وجود العمال المهاجرين السريين ليس فقط نتيجة للفقر في بلدانهم الأصلية. إن عروض «العمل السري» لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود طلب، ووجود هذا الطلب يقودنا إلى آلية البحث عن فائض قيمة متنام كما سطرنا سابقاً.

وعلى عكس كل الخطابات العمومية الباحثة عن المشروعية، لا يوجد ولن يوجد أي نضال حقيقي ضد «العمل السري»، بالعكس فإن الحاجة إلى إبقاء هذه الفئة من السكان في وضعها المهزوز ضرورة للنمط الرأسمالي للحفاظ على قدرته التنافسية في بعض الفروع الصناعية والفلاحية.

إن المشكل المطروح على الطبقات المهيمنة هو التالي : كيفية المحافظة على وجود جزء مهم من «العمال المهاجرين السريين » ضمن إطار معيّن والحؤول في نفس الوقت دون تسوية دائمة لوضعيتهم. ويسعى الخطاب الأمني الحالي إلى تنظيم دورة تعاقب العمال المهاجرين السريين من إجل اتقاء أي استقرار في وضعيتهم يؤدي إلى نضالات لتقنين هذه الوضعية والحصول على الحقوق المعترف بها لكل المأجورين، وسيبقى المشكل كذلك ما لم يتم القضاء تماماً على مكاسب الشغيلة الفرنسية، وحالما يتم محق هذه المكاسب، فإن الحاجة إلى العمال المهاجرين السريين ستُستنفذ من تلقاء نفسها.

من أجل التحكّم بأفضل الطرق في تنظيم تعاقب المهاجرين السريين، فإنّ الحكومات المتتالية في حاجة إلى حدّ أدنى من "الإجماع" حول المسألة. وبالخصوص هم في حاجة إلى اتفاق في الجوهر مع القوى النقابية الفرنسية، وإلى "صمت" أو "حياد" القوى الجمعوية المنحدرة من الهجرة. ومن أجل القيام بذلك أنشأ جهاز إيديولوجي يرمي إلى إعادة طرح قضايا الهجرة بالتمييز بين المهاجرين القانونيين و المهاجرين "السريين". وتمّ إبراز الوضعية الغير قارّة لهؤلاء الأخيرين للخلوص إلى ضرورة "إدماج" الأوائل. إنّ الفكرة القائلة بأنّ مستقبل السكان المنحدرين من الهجرة مرتبط بفرز "الأخيار من الأشرار"، والتمييز بين المهاجرين الصالحين والمهاجرين السيّئين. إنّ هذه الفكرة يتمّ نشرها أكثر فأكثر (وهذا "طبيعي") لكن أيضا يتمّ تدريجيا تبنّيها من طرف قطاعات من الهجرة ومن طرف الوسط الجمعوي (وهو أمر أكثر فضيحة).

إنّ منظور الحركة الجمعوية المنحدرة من الهجرة يظلّ هشّا فيما يتعلّق بثلاثة محاور أساسية من هويّتها:

- مهمّة تنظيم العمّال السريين أنفسهم،
- مهمّة توعية المهاجرين "القارّين" و/أو القانونيين حول المصير المشترك مع إخوانهم "السريين"،
- مهمّة إثارة إنتباه القوى النقابية الديمقراطية الفرنسية بخصوص تحاليلهم وممارساتهم بصدد هذه المسألة.

وعلى مستوى آخر يجب على الحركة الجمعوية المنحدرة من الهجرة أن تُسائل نفسها كيف تأخذ على عاتقها جزءاً من المعركة في أبعادها المُناهضة للإمبريالية والمتمثلة في:

- النضال من أجل إلغاء المديونية،
- مساندة النضالات الديمقراطية في بلدانها الأصلية،
- التعبئة ضدّ العدوانات الإمبريالية (حرب الخليج هي آخر نموذج مأساوي).

ودون السقوط في تضخيم إمكانياتنا وطاقاتنا، فإنّ المهمّة الدنيا الضرورية بصدد هذه المسألة تتمثّل في "تفادي النضال في دائرة مغلقة".

إنّ مهمة إثارة إنتباه القوى النقابية الديمقراطية الفرنسية حول هذه المسألة بشكل مستمرّ، هي مهمّة ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى. إنّ مثل هذا الدّور لا يجب الإستهانة به، فهو من ضمن مسؤولياتنا

طبعا لا تتحدّد الأسئلة المطروحة على الهجرة أو تلك التي تطرحها الهجرة، بالبعد الإقتصادي ولا تقف عنده فقط.

إنّها تشمل المحيط الإيديولوجي (البحث عن كبش الفداء)، والثقافي (أزمة الهوية الفرنسية)، والسياسي (أزمة نموذج المواطنة السّائد ومفهوم "الأمّة").

وسنتناول بتتابع هذه النقط لاحقا.

(2)
الحاجة إلى كبش فداء

إن محورة النقاش السياسي حول موضوعات الهجرة من ثوابت مراحل الأزمات الإقتصادية للقرن العشرين، حيث نجدها تحت أشكال متشابهة في أزمة 1929 الكبرى، وحدها الجاليات المقصودة تتغيّر.

إنّها تُعبّر عن أزمة الإيديولوجية عن اكتساب الشرعية، ففي هذه المراحل يعجز النمط الليبيرالي عن إكتساب الشرعية من تلقاء ذاته، يعني من خلال "العوامل الإيجابية"، فيبحث عنها في منحدر السلبيات، أي الخوف.

في إطار البحث عن كبش الفداء يُلجأ إلى إسباغ صفة الشيطان على "الجاليات ذات الأصل الأجنبي". إنّ منطق البحث عم "كبش الفداء" يوفّر عدّة امتيازات:

-إنّه يسمح بفضل سيرورة "تضخيم إيديولوجي" (sur-idéologisation) بالإيهام بوجود تماسك إجتماعي في الوقت الذي يفجّر فيه سياق الأزمة الرّباط المجتمعي. إنّه يسمح بتمويه وحجب المشاكل الحقيقية للمجتمع، التي هي ذات بُعد إقتصادي، بوضعها في مستوى ثانوي.

-إنّه يُفرّق الفئات الشعبية إلى فرنسيين ومهاجرين، تلك الفئات التي من المفروض وفقاً لمصلحتها أن تتحرك موحدة من أجل تغليب ميزان القوّة لصالحها.

-إنّه يُكسب الشرعية لإختيار أشكال التحكّم المجتمعي والبوليسي، والتي يُمكن -إن اقتضت الحاجة ذلك- تعميمها على فئات أخرى من السكان (الديمقراطية...ألخ).

-إنّه يؤقلم السكان الفرنسيين ضمن جوّ وخطاب "حالة حرب" وتعويدهم على حضور بوليسي مكثف أكثر فأكثر. غير أنّ الوضعية المعاصرة مغايرة للأزمات السابقة، فإبّان أزمة 1929 قامت بُلدان "المعسكر الشرقي" بمهمّة "الشيطان"، حيث ضمّنت صورة البلشفي الحامل للخنجر بين أسنانه جزءاً من وظيفة "كبش الفداء".

بيد أنّ غياب "الخطر الأحمر" لا يُلغي الحاجة إلى "الشيطان"، حيث سيبحث عن ذلك منذئذ في بلدان الجنوب. وسيُقدّم هؤلاء كمتعصبين ومتطرفين وإرهابيين ...الخ، مع عزل هذه النتائج عن أسبابها الإقتصادية والسياسية الحقيقية: السيطرة الإقتصادية والإضطهاد السياسي.

ستُراكم الهجرة إذا مصدري البحث عن "كبش الفداء": تمثيل العدوّ الخارجي (بلدان الجنوب المتوحشة) والأسباب الدّاخلية (تمويه أزمة شرعية النظام)، وسيصبح المهاجر حسب الحاجة إمّا حصان طروادة لبلدان الجنوب، وإمّا المسؤول عن مشاكل المجتمع الفرنسي، وفي الغالب الأعمّ الإثنين معا.

إنّ مراكمة هاتين الوظيفتين الإيديولوجيتين تدفع إلى التفكير أنّه على العكس من أزمة 1929، فإنّ الوضعية الحالية ليست عابرة ولا مرحلية. وأخذا بعين الإعتبار الإنتصار الحالي لليبيرالية المطلقة فإنّ هذه الوضعية تُدرج في إطار وضعية هيكلية غير مستعدّة للإنقضاء.

لا يوجد في المدى القصير قطب جاهز قادر على إضفاء الشرعية على النظام الرأسمالي الحالي(إعادة توزيع الخيرات، توسّع جديد، نبي جديد ينقذ الرأسمالية على غرار كينز Keynes إبّان أزمة 1929).

ليس من المستغرب إذن أن يتنامى "إجماع" بين كلّ الأطراف الذي قبلت قوانين السوق بدون أيّ ضابط مجتمعي أو دوْلاتي.

إنّ تعابير فابيوس Fabius "في الأساسي، نحن متفقون" و موروا Mauroy "المضربون المتطرفون" وميتران Mitterrand "عتبة التسامح" وروكار Rocard حول "بؤس العالم" وشيراك Chirac حول "الرّواتح" ليست من فعل الصدفة، إنّها تُعلن حتما عن أخريات قادمة.

في إطار هذه السيرورة العامّة، لعبت "الجبهة الوطنية" Front national ومنظمات اليمين المتطرّف الأخرى دورا خاصّا. لقد استُخدموا بمهارة في بداية الثمانينات من أجل تهييء ميدان لم يكن قد اكتُسب بعد. هذا الميدان قد تشبّع الآن حتّى الشمالة بالخطابات الأمنية وبمنطق البحث عن كبش الفداء. وتستطيع الأطراف الأخرى أن تغرف من مدوّنة الأفكار التي كانت منذ فترة وجيزة قد طُوّرت من طرف "الجبهة الوطنية". هذه الأخيرة لا تستطيع مع ذلك البقاء في هذا الحدّ. إذ تأثير خطابها يرتكز على تعميق الهاجس الأمني ووالصاق صفة "الشيطان" بالهجرة. لهذا لا يمكنها التوقف عند هذا الحدّ. إنّ هذا المنحى الفاشي في هذا السياق، ليس مجرّد حالة ذهنية.

إنّه لمن المفيد التساؤل حول شروط تحقيق منطق البحث عن كبش الفداء. وبفعلنا في هذه الشروط، يمكننا التصدّي لذلك المنطق. إنّ الشرط الأول يكمن في ضعف الإحساس بالمصير المشترك بين الفئات الفرنسية الشعبية وبين المهاجرين. وإنّ قصور الوعي لديها بأنّها تشكّل جميعها "عالما مُهيمَنا عليه" هو نقطة الإنطلاق لتلك السيرورة الإديولوجية .

ينتج عن ذلك الحاجة بالنسبة لحركتنا الجمعوية أن تُعاضد وتتواجد في كلّ المعارك الإجتماعية الشاملة، كالدّفاع عن التعليم العمومي، مسيرة العاطلين، التواجد في النقابات...ألخ.

شرط ثان يكمن في وجود سكّان بدون حقوق سياسية، محرومين من كلّ الحقوق الوطنية في بلدان إقامتهم.

بدون شكّ، لو أنّ السكان المهاجرين كانوا يتوفّرون على حقّ التصويت مثلا، ولو على مستوى البلديات، فإنّ النقاش العام سيتبدّل لامحالة. إنّ المنطق الإنتخابي سيجعل رؤساء البلديات الأكثر تحفظا يلتفتون إلى هؤلاء "المواطنين الجدد".

إنّ مهمّاتنا جسيمة في هذا الميدان أيضا، إنّه ليس من مصلحتنا البقاء في موقع الدّفاع رغم أنّ السياق العام يدفع في هذا الإتجاه.

إنّ المعركة من أجل "حقّ التصويت" راهنية أكثر من أيّ وقت مضى، لقد أهملت سريعا من طرف جمعياتنا.

شرط أخير يجب البحث عنه في نُقصان "قنوات الأمل الإجتماعي"، إنّ القمع والمعاناة التي لا تُفتن في إتجاه تحولات إجتماعية تقدّمية، لا تبقى جامدة، بل تتوجّه نحو أهداف أخرى وخصوصا الهجرة.

يجب أن تضغط حركتنا الجمعوية بكامل ثقلها في المبادرات الحالية والمستقبلية لبلورة بدائل جديدة للأزمة الحالية: ديمقراطية ويسارية.

إنّ هذا الأمر مستعجل خصوصا وأنّ المجتمع الفرنسي ورث عبر تاريخه تقليدا لا زال سائدا حاليا يتمثّل في نظرة احتوائية assimilatrice للجاليات التي يرتبط بها، ولا يسلّم اليسار الفرنسي من ذلك.

وهذا ما سنتعرّض له في مقالنا المقبل.

سعيد بوعمامة

سعيد بوعمامة باحث إجتماعي-إقتصادي ومناضل جمعوي في صفوف الهجرة.

من مؤلفاته نشير إلى:
"نحو مواطنة جديدة، أزمة الفكر العلماني"
Ed. La boite de pandore, Lille 1991

تقرير حول الأيّام المغربية بغرناطة 18/17/16/15 فبراير 1993 تحت شعار VIVA MARUECCOS LIBRE

غرناطة 27 فبراير 1994

عرفت مدينة غرناطة أيام 15، 16، 17 و18 فبراير الأخير نشاطا نضاليا هامّا نظمه "اليسار الموحّد" الإسباني تحت شعار "عاش المغرب حرّا" (VIVA MARRUECOS LIBRE) حيث عرف صدىً واسعا سواء في المغرب كما في إسبانيا من خلال الوسائل المرئية، المسموعة والمكتوبة.

لقد شكّل هذا النشاط محطّة متميّزة من خلال تسليطه الضوء على أوضاع المغرب السياسية وفضحا جديدا لنظام الحسن الثاني ومناوراته الخبيثة في مجال إنتهاك حقوق الإنسان وكرامة المواطن المغربي. فلأوّل مرّة تعرف منطقة الأندلس نشاطا حول المغرب بهذا الحجم حظي بعطف جماهيري كبير من طرف الإسبان الذين أكّدوا عن تضامنهم المطلق مع نضالات الشعب المغربي من أجل التخلّص من الديكتاتورية الرّهيبة الشبيهة بنظام فرانكو الفاشي الذي عانى منه الشعب الإسباني إلى حدود أمس قريب عند نهاية السبعينات.

رغم غياب بعض المناضلين المدعوين من الدّاخل كمحمّد السريفي عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (طنجة) ونوبير الأموي عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل الذي إعتذر عن الحضور بعد أن سبق أن أعطى موافقته نظرا لانشغاله في التهييء للإضراب العام الذي دعت له ك.د.ش ليوم 25 فبراير، وذلك من خلال رسالة موجّهة للمنظمين معبّرا أيضا عن تحيته ومساندته لهذه المبادرة العظيمة. فتواجد المناضلة ليلى الشافعي والمناضل أبراهام السرفاتي شكّل حدثا بارزا ومتميّزا.

لقد تطرّقت ليلى الشافعي إلى وضعية المرأة المغربية سواء كمرأة عاملة أو كمواطنة وللإستغلال الوحشي الذي تتعرّض له والذي تقنّنه القوانين الجائرة كمدوّنة الأحوال الشخصية التي تعمل على تهميشها وتكريس دونيتها وسط المجتمع وإنكار حقوقها المادية والمعنوية في المساواة مع الرّجل.

أمّا الرّفيق أبراهام السرفاتي، فلقد أثار حضوره اهتماما متميّزا لدى الأوساط الإعلامية بشكل عام كما في الأوساط المناضلة وغير المناضلة. حيث عرفت عروضه حضورا مكثفا من طرف الإسبان والمهاجرين القادمين من مدريد، أليميريا، برشلونة، قاديس... والطلبة المغاربة إلى جانب الصحفيين الإسبان. كما عُقدت للمناضل أبراهام السرفاتي ندوة صحفية هامّة عرفت إقبالا واسعا من طرف أهمّ وسائل الإعلام الإسبانية.

ر.ح

رسالة مفتوحة إلى حضرة الأستاذ...

"مشتكلد باخ" في 19 فبراير 1994

أيّها الإخوة في مجلّة "إلى الأمام" تحيّة نضالية وبعد

أيّها الرّفاق في هيئة تحرير مجلّتنا "إلى الأمام". أريد لهاته السّطور أن تنشر ضمن محتويات المجلّة وذلك إذا وجدت لنفسها حيزا وشكراً.

*

طلع علينا مؤخّرا رئيس تحرير جريدة "العرب" في أحد أعدادها الأخيرة بإفتتاحية كلّها مُغالطات حيث تجرّأ للحديث عن مسألة الديمقراطية في المغرب. وهذا بالضّبط ما حركني لكتابة هذه السّطور ردّا على تلك المُغالطات التي يفضحها الواقع المغربي نفسه سياسيا واجتماعيا... ووقوفنا عند التشويه للحقيقة من طرف أحمد الهوني.

بادي، ذي بدء أقول لك بصريح العبارة يا رئيس تحرير جريدة "العرب" أنّك أجهل الجاهلين بالواقع السياسي المغربي، أو على الأرجح ربّما قد تكون خلفية معينة قد تحكّمت في نفسك في ملك المغرب وإظهاره رائدا للديمقراطية على صعيد الكرة الأرضية! أكثر من ذلك، ناشدتَ قادة الأنظمة العربية للإقتداء بنموذجه حتّى يُطِلّ المجتمع العربي على مرحلة جديدة كلّها إنعتاق وتحرّر وتقدّم!!

يا لها من جرءة إقترفتها في حقّ الشّعب المغربي وقواه التقدّمية والدّيمقراطية. لقد أشرت إلى مبادرة النّظام المخزني في المغرب مُشيدا بالتعديل المزعوم للدّستور والإنفراج السياسي بالمغرب. إنّ هذا التعديل الملغوم لا يمسّ بأيّ شكل من الأشكال جوهر الديمقراطية ويبقى في نهاية المطاف تكريسا جديدا لهيمنة الطغمة الفاشية المتسلّطة على رقاب الشعب المغربي وبعيدا كلّ البعد عن المصلحة العليا للوطن.

أتعلّمُ أنّ حتّى تلك الإنتخابات الشكلية في ظلّ تعدّدية حزبية شكلية تلجأ بشكل مفضوح للتزوير ...؟ أتعلم يا أستاذ أنّ أحد ركائز الديمقراطية الحقيقية هو فصل السلط، فأين ياترى النظام المغربي من هذا؟ أمّا احترام الرّأي المُخالف الذي يعتبر أحد دعائم الديمقراطية، فديمقراطية المخزن لا تُجيد سوى لغة العصى الغليظة والويل لمن جهر بالحقّ بهذا البلد. وفي هذا السياق هل تدري ياأستاذ بعض الشيء عن وضعية السجون المكتظة بمعتقلي الرّأي خاصّة في سجون عين قادوس وسلا وعكاشة والقنيطرة...ألخ؟ وماذا تعرف عن الوضعية التي يعيشها المعتقلون والمختطفون السياسيون، وهل اطلعت عن تقارير المنظمات والهيئات الإنسانية التي كشفت في غير ما مرّة وبالوقائع والأدلّة وشهادة الضحايا عن فظاعة معاناة المعتقلين والمختطفين خصوصا، وعن التعذيب الجسدي والنفسي الذي يتعرّضون له بشكل ممنهج في المخافر السرية والعلنية؟ هل لديك علم بالذين استشهدوا تحت وطأة التعذيب؟ وماذا عن مصادرة وخنق كلّ إطار نقابي، سياسي أو جمعوي يتجرّأ على فضح طبيعة النظام الدّموي وتناضل من أجل الديمقراطية. وأخصّ بالذكر هنا المركزية النقابية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والمنظمة الطلابية العتيدة الإتحاد الوطني لطلبة المغرب...؟ ألم يصبك الأرق بعد انكشاف فضيحة تازمامارت الرهيبة؟ هل تعلم أنّ هناك في المهجر العديد من المغتربين والمنفيين ذنبهم الوحيد هو الدّفاع والنضال من أجل مجتمع مغربي تسوده الديمقراطية الحقّة؟ (...)

أمّا عن الفساد الإداري من رشوة ومحسوبية وتعسّف ومتاجرة في المخدرات من طرف رجال السلطة أنفسهم فحدّث ولا حرج.

إذا كنت تجهل حضرة الأستاذ كلّ هذه الحقائق، فلماذا إذا التطفّل على قضايا الشعب المغربي؟

فهل لازلت تصرّ على اعتبار تلك المبادرة مبادرة جريئة نحو الديمقراطية مُشيدا بنظام قمعي لايمتّ للوطنية بأيّة صلة والتي ناشدت "القادة" العرب للإقتداء بها!؟

أخيرا تحيّة إكبار وإجلال لشهداء الديمقراطية بالمغرب

تحيّة نضالية لكلّ المعتقلين السياسيين من أجل الديمقراطية

تحيـة نضـاليـة لكلّ من لازال يكافح من أجل الديمقـراطيـة والإطاحـة بالنظام الديكتاتوري في المغرب.

ز.ع

عامل مغربي بألمانيا

بيان بمناسبة الذكرى الثامنة لمحاكمة المعتقلين السياسيين -مجموعة 26- رفاق الشهيد أمين التهاني

تحلّ يوم 12 فبراير الجاري الذكرى الثامنة لمحاكمتنا. ففي مثل هذا التاريخ من سنة 1926 أصدرت محكمة الجنايات بالدار البيضاء أحكاما في حقّنا تراوحت بين 3 و 20 سنة سجنا، مسدلة بذلك الستار على محاكمة صورية مرّت تحت حراسة بوليسية مكثفة وحُرمنا فيها من حقّنا في الدفاع عن أرائنا وقناعاتنا التي شكّلت الأساس الحقيقي لإعتقالنا ومُحاكمتنا وتعرّض محامونا لمضايقات واستفزازات عاقت وعثرت مؤازرتهم لنا.

لقد جاء إعتقالنا خلال أشهر يناير ويونيو وأكتوبر ونونبر 1985 في إطار حملات قمع شرسة شملت عدّة مدن مغربية واستهدفت العشرات من المناضلين المنتمين إلى/أو المتعاطفين مع حركة اليسار الجديد والذين كانو أعضاء نشيطين في العديد من المنظمات النقابية والحقوقية والثقافية ويناضلون كلٌ من موقعه من أجل بناء مجتمع تسود فيه الحرية والديمقراطية والمساواة. وأرغمت الإعتقالات عدّة مناضلين للإغتراب في المنافي القسرية كما أنّها لم تستثن عائلاتنا حيث تعرّضت بعض أمّهاتنا وزوجاتنا وأخواتنا للإعتقال والضرب واستعملن كرهائن من أجل إعتقال من لم تتمكّن يد القمع من الوصول إليه أو كأداة ضغط لإنتزاع الإعترافات.

وكانت بداية الرّحلة من مركز التعذيب السيّء الذكر بدرب مولاي الشريف، الذي دام إعتقالنا فيه مدداً تراوحت بين ثلاثة أسابيع وثلاثة أشهر، تعرّضنا خلالها لأبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي، استشهد من جرّائه رفيقنا "التهاني أمين" ولازلنا لحدّ اليوم نعاني من آثاره. وتُوّجت مرحلة "الدّرب" بتوقيعنا قسرا على ملفّات لم نطّلع على محتوياتها، بل لم نتمكّن حتّى من رؤيتها لأنّنا كنّا طيلة الوقت معصوبي الأعين.

وفي سجن "غبيلة" بالدار البيضاء الذي نُقلنا له من "درب مولاي الشريف"، وجدنا أنفسنا أمام مخطط معدٌ بدقة وإحكام، يستهدف تركيعنا ودفعنا تدريجيا إلى التخلّي عن أرائنا وقناعاتنا والتنازل عن كرامتنا وإنسانيتنا. فبعد العزلة التامة عن بعضنا البعض التي فُرضت علينا طيلة المدة التي سبقت المحاكمة وتضييق الخناق علينا وحرماننا من أبسط شروط العيش والأكل اللاّئق والإستحمام والعلاج بل وحتّى الهواء الكافي لأنّنا كنّا محرومين من الفسحة، تمّ تشتيتنا على ستّة سجون عبر عدّة مدن مغربية. وكنّا كلّما بادرنا للنضال ضدّ الوضعية اللاّإنسانية التي فُرضت علينا، نتعرّض للتعذيب بمختلف الأساليب كالضرب والخنق بالماء الوسخ والرّمي بنا في زنازن الكاشو وزنازن الحقّ العام. ولم تسلم عائلاتنا، التي كانت ولازالت أكبر دعم وسند لنا طيلة هذه المدّة، من الإجراءات القمعية الإنتقامية، حيث تعرّض العديد من أفرادها للإعتقال والمحاكمة.

وإذا كانت وضعيتنا الماديّة قد تحسّنت نسبيا فإنّ ذلك ليس بسبب تغيّر في السياسة المخزنية السّائدة أو العقلية القروسطية المتحكّمة في السجون بل بفضل نضالاتنا إلى جانب بقية المعتقلين السياسيين وبفضل نضال عائلاتنا ودعم ومساندة كلّ المناصرين لقضية حقوق الإنسان في الدّاخل والخارج. كما أنّ هذه الوضعية تظلّ غير قارّة وخاضعة لمزاج هذا المسؤول أو ذاك ولتقلّبات الظروف العامّة.

إنّنا نحن المعتقلين السياسيين -مجموعة 26- بسجن عكاشة بالدار البيضاء، إذ نُخلّد اليوم الذكرى الثامنة لمحاكمتنا، فإنّنا نحيّي كلّ من وقف إلى جانبنا وجانب بقيّة المعتقلين السياسيين بشكل خاصّ وضحايا حقوق الإنسان بشكل عام من عائلات وفعاليات ومنظمات سياسية وحقوقية ونقابية وغيرها بالدّاخل والخارج. ونغتنم المناسبة لنضمّ صوتنا إلى كافّة الأصوات المطالبة بإطلاق سراح كافّة المعتقلين السياسيين والكشف عن مصير المختطفين وعودة المنفيين بدون شرط وإقرار ديمقراطية حقيقية في بلادنا.

كما لا يفوتنا بنفس المناسبة أن ننحني إجلالا لأرواح كافّة شهداء الشعب المغربي الذين قدّموا أرواحهم في ساحة النضال داخل أو خارج الأسوار ومن بينهم رفيقنا الشهيد "التهاني أمين" الذي نُعاهده أنّنا لازلنا وسنظلّ أوفياء لروحه الطاهرة وسائرين على الدّرب الذي خطّه بدمه الزكي.

المعتقلون السياسيون
-مجموعة 26- رفاق الشهيد التهاني أمين
بسجن عكاشة بالدار البيضاء

التوقيعات:

نصر الدين محمد
الشفشاوني عبد السلام
حسبي عبد الله
بلكحل حسن
الطبل سعيد
آيت بلعيد ابراهيم
مصدّق عبد الحقّ
البوكيلي محمّد
الصّعيب حسن
براهمة مصطفى
الشباري عبد المومن

ملاحظات نقدية لتجديد منظمة "إلى الأمام"

من مميّزات التجربة السياسية لمنظمّة "إلى الأمام" خلال 32 سنة من عُمرها الكفاحي والمرير، تمرّدُها على الجمود الفكري وتطويرُها المستمرّ لخطها وبراجها السياسية، لكن ما يسم هذه التجربة كذلك افتقارها بين فترة وأخرى لحدّ أدنى من الإستقرار الضروري في الإستنتاجات والخط السياسيين والمطلوب في كلّ عمل سياسي. خصوصا في السنين الأخيرة حيث أصبح السؤال عن حقيقة الخط والبرنامج مشروعا.

لكن السؤال لا يجب أن يطرح فقط حول ما هو سياسي، بل حول إشكاليات أخرى هامّة أيضا أصبح تناولها ومُعالجتها بشكل سديد بمثابة حياة أو موت، كمسألة الهوية الإديولوجية والتنظيمية.

1 لتكن ماركسيتنا ماركسية مغربية ثورية

بعض التنظيمات اليسارية، خصوصا العربية، استبعدت الماركسية-اللينينية واستبدلتها بالإسترشاد بالمنهج الجدلي. وأخرى تشبّثت بها واعتبرت الخطأ في تطبيقها وليس في ذاتها. فبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ومُعسكر أوروبا الشرقية أصبح المقياس المتداول سواء عند المُفكرين أو المحلّلين السياسيين و المناضلين هو مدى الإبتعاد والتخلّي عن الماركسية-اللينينية. وما أن يُعقد مؤتمر لتنظيم سياسي يساري أو تُعقد ندوة فكرية أو تصدر مجلّة تنتسب بهذا القدر أو ذاك إلى جهة يسارية، حتّى يُطرح السؤال عن موقع الماركسية-اللينينية والماركسية من نتائج هذه الأشغال. فإذا أعلنت هذه الجهة تشبّثها بالماركسية أو الماركسية-اللينينية، يُقال عنها دغمائية تعيش خارج التاريخ ولم تستفد من التحوّلات التي هزّت العالم. وفي الحالة العكس يُشار إلى الماركسية و الماركسية-اللينينية مرّة أخرى بأصبع الإتهام والإدانة بحكمة "وشهد شاهد من أهلها".

لقد طرحت منظمة "إلى الأمام" نفسها منذ نشأتها في 30 غشت 1970 كمنظمة ماركسية-لينينية. الآن، وبعد التحوّلات التي هزّت العالم، وبعد الإخفاقات الخاصّة والمتكرّرة لمنظمة "إلى الأمام"، نتساءل ما معنى أن يكون المناضل أو التنظيم "ماركسيا-لينينيا"؟ وهل لهذه الثنائية راهنيتها الآن؟

إنّ طرح سؤال من هذا النّوع لا يجب أن يندرج ضمن الموضة التي اتبعتها عدّة تنظيمات يسارية، بل يجب الإعتراف هنا أنّه كان من المُفيد جدّا أن يطرح هذا السؤال قبل الآن. لكن يظهر أنّنا لم نكن مُستعدّين، على مستوى الوعي والتجربة، لطرحه والإجابة عنه بشكل سديد.

ظهرت ثنائية "الماركسية-اللينينية" لأوّل مرّة في أواخر العشرينات من هذا القرن في الإتحاد السوفياتي لإبراز الإسهام اللّينيني في تطوير الماركسية. لكن بعد صياغة ستالين "للديالكتيكية المادية" (سيُزيل في هذه الصياغة قانون نفي النفي من المادية الجدلية) سيتمّ سحب استعمال "الماركسية-اللينينية".

وبعد موت ستالين سيصبح إستعمال "الماركسية-اللينينية" في الإتحاد السوفياتي كتعبير عن مناهضة الستالينية وعبادة الشخصية والعودة لجوهر الماركسية.

لا يُمكن القول أنّ منظمة "إلى الأمام" (و"اليسار الجديد" عموما) قد تبنّت الماركسية بشكل علمي وصحيح إنسجاما مع واقعنا الملموس، إذ لم يُشكّل تأسيسها قطيعة إديولوجية مع الإديولوجية التحريفية وماركسيتها المبتذلة بنفس القدر الذي شكّل قطيعة سياسية وتنظيمية. فاستمرّت تحمل في بنيتها الفكرية بعض العناصر التي كانت وراء عدّة منزلقات وأخطاء، كالحضور القوّي للإقتصادوية مثلا والإسقاط التعسّفي في مجال تحليل تركيبة المجتمع المغربي التي لم نرها إلا طبقية على شاكلة مُجتمعات أخرى. فإختزلنا الإنسان المغربي في عنصر طبقي نازعين عنه البعد الإنساني الصّرف، وبُعد "الإنسان الثقافي" ذي الخصوصيات المتنوعة. فكان حتما أن يبقى حجمنا ضعيفا بضعف فهمنا للإنسان في مجتمعنا.

لقد حصل تدارك هذا النقص بشكل متدرّج عند منظمة "إلى الأمام" في عقد الثمانينات حيث تخلّت عن الإقتصادوية وطوّرت مفهومها للدولة، تجاوزت فيه الفهم اليعقوبي المركزي ممّا مكّنها من التقدّم في تحليل الواقع المغربي وما يُمثله الصراع الطبقي في تحريك دينامية تطوّره، لكن بتمفصل مع عناصر أخرى غير طبقية أثبتت حضورها القوي عبر التاريخ.

لكن تحليل واقعنا الملموس بشكل ملموس عملية مستمرة، إلا أنّها مازالت لا تُواكب وتيرة التحوّلات التحوّلات الجارية على مختلف المُستويات. وتفتقد للممارسة العملية الضرورية قصد التمييز بين الحقائق والأوهام. ممّا يجعلها لا تتقدّم بالقدر المطلوب، وبالتّالي ما زال مطروحا على منظمة "إلى الأمام" تطوير أداتها التحليلية ومنهجها حتّى تُحيط بالمُجتمع المغربي وبأفراده كما هُم لا كما تُريدهم أن يكونوا. وهنا تُطرح راهنية المنهج الماركسي في التحليل والذي هو منهج أساسي في تحليل تناقضات تركيبة المجتمع المغربي. لكنّه ليس المنهج الوحيد الأصلح. إنّ الخاصية النقدية والثورية ستُمكّننا، منظمة "إلى الأمام" وكافّة الماركسيين المغاربة، من تطوير ماركسيتنا

مازال مطروحا على منظمة "إلى الأمام" تطوير أداتها التحليلية ومنهجها حتّى تُحيط بالمجتمع المغربي وبأفراده كما هُم، لا كما تُريدهم أن يكونوا.

واستكشافها في واقعنا المغربي من جهة، ومراجعة مكامن ضعفنا من داخل الماركسية نفسها حتّى تكون ماركسيتنا ماركسية مغربية ثورية ونكون ماركسيين مغاربة ثوريين.

وإذا كانت الماركسية جاءت كمستوى معيّن من تطوّر الفكر البشري وأداة تحليل في يد الطبقات الكادحة والشعوب المضطهدة والمستضعفة، فإنّ اللّينينية من جهتها عملت على تطوير الماركسية. لكنّ هذا التطوير تمّ حسب معطيات واقع محدّد تاريخيا سواء في الزمان أو المكان. إنّ لينين أكّد باستمرار على ضرورة التحليل الملموس للواقع الملموس. وهو ما كان يقوم به في شروط روسيا آنذاك. فجاءت نظرياته غنية ومتنوّعة سواء على مستوى تحليل بنية الرّأسمالية في روسيا أو مسألة القوميات أو التضامن الأممي أو مفهوم التنظيم وضوابطه أو مسألة الدولة ...إلخ. وقد يحدث أن يتخذ لينين موقفا في شروط معينة، إلا أنّه لا يلبث أن يغير هذا الموقف كلما تغيّرت الشروط حتّى ولو بعد وقت قليل.

فمثلا بعد عقد اتفاقية "بريست-ليتوفسك"، تقدّم لينين في أبريل 1918 بفكرة "رأسمالية الدّولة" كفترة انتقالية ضرورية في تلك الشروط المحلية والدولية، ممّا فجّر نقاشا داخل الحزب البلشفي. لكنّ اندلاع الحرب الأهلية أوقف هذا النقاش. وعاد لينين من جهته ليقترح في ظلّ تلك الشروط الجديدة فكرة "شيوعية الحرب". وبعد إنتهاء الحرب الأهلية واستفادة من دروسها تخلّى عن هذا الطرح واقترح فكرة "السياسة الإقتصادية الجديدة"(N.E.P).

إذاً في ظرف وجيز، طرح لينين ثلاثة أفكار: رأسمالية الدولة ثمّ شيوعية الحرب فالسياسة الإقتصادية الجديدة. أي أنّ لينين كان يقوم بتحليل ملموس لشروط ملموسة في الزمان والمكان. وأيّ فهم للّينينية خارج هذا التحديد النسبي سيكون فهما مثاليا لا يُؤدّي سوى إلى صرف عيوننا عن واقعنا الملموس وما يطرحه علينا وعلى كافة الثوريين المغاربة من مهامّ جسام، وتحريف مواقفنا وممارساتنا عن الإتجاه الصحيح. وعليه فاللّينينية تقدّم لنا تراثا غنيا وخصبا والمطلوب إعادة دراسته وفهمه بشكل تاريخي دون أن نجعل منه تراثا إختزاليا وحيدا أو مرجعية نستند إليها بشكل ميكانيكي سواء على مستوى تحديد هويتنا الإيديولوجية انطلاقا من ثنائية "الماركسية-اللّينينية" أو إعطاء أسبقية ما أمام باقي التراث الإشتراكي العام.

لذلك يجب التعامل مع هذا المُكوّن (أي اللّينينية) بشكل ثوري ونقدي، ولن يُصبح ذلك ممكنا معرفيا ومنهجيا إلاّ بإعطاء هذا التحديد النسبي التاريخي لـ"اللّينينية" أبعاده الحقيقية داخل منهجنا وإيديولوجيتنا ومواقفنا، وذلك من خلال وضع "اللّينينية" في مكانتها الطبيعية كتراث، ضمن مجموع التراث الإشتراكي، علينا الإستفادة منه ومن نسبيته، كما نستفيد من تراث ماو تسي تونغ أو غرامشي أو روزا لوكسمبورغ... وغيرهم. فلو أردنا الإستفادة من التراث الإشتراكي في مجال المجتمع المدني كمفهوم وآلية، فلن نجد في التراث اللّينيني ما يفيدنا على عكس كتابات غرامشي التي تبدو غنية ومُفيدة لنا في هذا الصّدد.

وهكذا يصبح التراث عندنا تراثان: تراثنا الوطني والقومي ونعني به تراثنا الأمازيغي العربي الإسلامي، والتراث الإنساني وفي مقدّمته التراث الإشتراكي.

ومادام قد بات من الواضح لنا هنا ضرورة تجديد ماركسيتنا ووضع اللّينينية ضمن التراث الإشتراكي بشكل عام دون أن نجعل منها شرطا لإقامة تنظيم ماركسي ثوري، وضوابطها التنظيمية غير ملازمة له بالضرورة، فهل الآن من ضرورة لـ"المركزية الديمقراطية"؟ ثمّ أليست مبادئها في التنظيم عوامل لعدّة إخفاقات وكوارث سواء في تجربة اليسار الثوري في المغرب (ومن ضمنه منظمة "إلى الأمام") أو في تجارب أخرى عبر العالم؟ ألسنا أمام ضرورة مراجعة هذا المفهوم؟

2
الديمقراطية التنظيمية بدل المركزية الديمقراطية

ارتبط مفهوم "المركزية الديمقراطية" بكيفية بلورة القرارات وكذا تطبيقها في الأحزاب الشيوعية منذ الأممية الثانية. وكان الهدف منها توفير حرّية كبيرة في النقاش والتعبير عن الآراء وتنظيم الإنتخابات. لقد جاء مصطلح "المركزية الديمقراطية" من الإشتراكية-الديمقراطية الالمانية ثمّ بلورها البلاشفة بعد ذلك ما بين 1903 و 1906 في ظلّ وضع ذاتي خاص تميّز بالأساس بكثرة السجالات والمجموعات والأجنحة، ممّا كان يُهدّد بإنفجار الحزب. وإبّان الثّورة كان الحزب البلشفي، كما عبّر عن ذلك بوخارين، عبارة عن "فيدرالية" من المجموعات والتيارات والأجنحة. إلا أنّه بعد إنتهاء الحرب الأهلية، أعاد الحزب بناء نفسه بشكل مركزي مُنعت معه رسميا الأجنحة والتيارات، حيث ساد الإعتقاد أنّ أيّ إضعاف للحزب هو إضعاف للدّولة. وبالتالي تمّت مركزة الحزب والدولة والمجتمع على السواء.

وإنطلاقا من مبدأ ممارسة-نظرية، ممارسة جديدة-نظرية جديدة، يُمكن القول منذ البداية أنّ "المركزية الديمقراطية" باتت متجاوزة عندنا، ويجب إعادة صياغة مفهوم جديد للعلاقات الدّاخلية.

إنّ المركزية تعني الواجب، والديمقراطية تُحيل على الحقّ. وتناولهما هو تناول إشكالية الضرورة والحرية التي رافقت تاريخ البشرية وارتبطت بشكل جوهري بالطبيعة الإنسانية. لقد أكّدت المُجتمعات حاجتها إلى الواجب/الضرورة/المركزية بنفس قدر حاجتها إلى الحرّية/الحقّ/الديمقراطية. وبقدر ما عبّرت بصيغ مختلفة عن حاجتها للواجب والضرورة، سعت بدون حدود نحو الحرّية والديمقراطية، كما أنّه من خصائص الكائن البشري النزوع نحو الجماعة والتماهي معها وكذا السعي لتحقيق استقلاله وكينونته الخاصة. فكيف نجيب، على مستوى منظمة "إلى الأمام" وعموم الحركة الثورية المغربية، على هذه التناقضات؟

إنّ منظمة إلى الأمام مطالبة بتوفير نوع من اللاّمركزية التي تضمن الإختلاف داخل المركزية التي تضمن الوحدة، أو بعبارة أخرى توفير حدّ أدنى من المركزية داخل اللاّمركزية. إنّ أكثر من حزب سياسي انقسم على نفسه لأكثر من مرّة وتقلّص حضوره بعد أن كان قويّا لأنّه لم يوجد تلاؤما بين النضال داخل المجتمع من أجل الديمقراطية في وقت تطبع "المركزية الديمقراطية" حياته الداخلية. وما دمنا نتبنّى مفهوم الديمقراطية المباشرة ونناضل داخل المجتمع لكي تُعبّر جميع مكوّناته (الطبقات المضطهدة، النساء، الأمازيغية...) عن نفسها

وتجد ذاتها في نظام إجتماعي سياسي إقتصادي ثقافي معيّن، علينا في نفس الوقت ألا نعتبر أن من حقّ الأقلية الدّفاع عن رأيها قبل إتخاذ القرار، أمّا بعده فعليها الخضوع للأغلبية (أحد مبادىء "المركزية الديمقراطية" التي تقول بخضوع الأقلية للأغلبية والأدنى للأعلى). إنّنا نُناضل من أجل دستور ديمقراطي يُعبّر عن سيادة الشعب ولا نتوفّر داخليا على نظام داخلي معمول به يكون دستورا لنا أو على الأقل "ميثاقا تعاقديا" يضبط أخلاقيات التعامل والعلاقات الداخلية.

تلحم الديمقراطية التنظيم بشكل واع، فعال، متين ومستمر. عكس المركزية التي قد تضمن تنظيما موحدا تكون فعاليته نسبية، لكن استمرار وحدته وفعاليته تبقى موضع شك كبير. ولنا في تجربة منظمة "إلى الأمام" عدّة أمثلة على ذلك (تجربة الإنسحابات والطرد التي عرفها السجن المركزي بالقنيطرة وفرع أوروبا الغربية).

من هنا يجب أن تسود الديمقراطية العلاقات الداخلية مع ضمان حدّ أدنى من المركزية لتصير ديمقراطية منظمة أو ديمقراطية تنظيمية تجسّدها ضوابط متفق عليها في نظام داخلي. لا شكّ أنّه يجب التدقيق في هذا المفهوم وطرحه للنقاش الواسع والجريء. كما تُطرح أيضا ضرورة مراجعة مفهوم "وحدة الإرادة" نفسه وتعويضه بمفهوم تنوّع وغنى الإرادة دون تعارضها وتناقضها.

إنّ الحفاظ على وحدة التنظيم وعلى وجوده يتطلّب ضمان حقّ الأقلية في التعبير عن رأيها داخل التنظيم وخارجه، وبكلّ الوسائل المُتاحة، سواء كانت خاصّة بالتنظيم أم لا. بل يُمكن لهذه الأقلية إنشاء وسائل خاصّة وبدعم من التنظيم نفسه حتّى تُدافع عن رأيها وتمارس حقوقها ساعية لأن تُصبح أكثرية دون أن يعني هذا تحوّلها إلى تنظيم موازي أو منافس مادامت تُمارس كذلك واجباتها في التنظيم. فكيف نُناضل من أجل نظام ديمقراطي يستجيب لتطلّعات مختلف مكوّنات الشعب ويحترم "الخصوصيات الإقليمية عن طريق اللاّمركزية ونوع من التسيير الذاتي للمناطق التي تتوفّر لديها هذه الخصوصيات" ونحرم أقليتنا التنظيمية من التعبير عن رأيها وتصوّرها بشكل جوهري. فبدون رفع التناقض بين أهدافنا الثورية ووسائلنا ومناهجنا التقليدية لن نستطيع التقدّم على طريق التغيير المنشود.

لا يُمكن للتغيير إلاّ أن يكون مُنظّما. وقد يقود إنجازه تنظيم واحد أو عدّة تنظيمات. والإشكال الآن ليس الإختيار بين التعبير السياسي الواحد أو المتعدّد، فلقد أصبحت منظمة "إلى الأمام" تُقرّ(1) بإمكانية توفّر البروليتاريا على أكثر من تنظيم ثوري تتنافس كلّها في التعبير عن مطامح الكادحين المغاربة وفي القيادة الفعلية لنضالاتهم، بل الإشكال يكمن في كيف تُعيد منظمة "إلى الأمام" بناء نفسها بشكل صلب وفعّال. هنا تُطرح مسألة الأنوية الثورية وكيفية تحديد وحدة أهدافها وتطويرها وتوفير تفاعل وتكامل أنشطتها وبين مكوّناتها وكذا حاجياتها واتجاهات وديناميات تطوّرها. هنا ستُشكّل الجريدة المركزية أحد هذه الإجابات. لكن يجب التفكير بجدية، داخليا، في هذا الجانب من الإشكال.

> ... يُمكن للأقلية إنشاء وسائل خاصّة وبدعم من التنظيم نفسه حتّى تدافع عن رأيها وتُمارس حقوقها ساعيةً لأن تُصبح أكثرية دون أن يعني ذلك تحوّلها إلى تنظيم موازي مادامت تُمارس واجباتها إزاء التنظيم...

لقد أخطأت منظمة "إلى الأمام" كثيرا عندما راهنت على المركزية في تنظيم نفسها. هذه المركزية التي أفادت أجهزة البوليس عند الإعتقالات، وأعاقت التطوّر الإيجابي للمنظمة ولمناضليها، رغم أنّها ساعدت على عدم إنقراضها. إنّ الشروع في عملية إعادة البناء في 1979 بشكل مركزي أعاق هذه العملية في حدّ ذاتها وشكّل أحد عناصر الفشل ومقدمة لضربة 1985. خصوصا إذا اعتبرنا غياب أطر كفأة، محنّكة ومُقتدرة. وقبل ذلك، ألم يكن تطبيق مبادىء اللينينية في التنظيم سنة 1972 مدخلا للضربات والأخطاء اللاّحقة؟

وهكذا، فمن خلال التجربة الملموسة لمنظمة "إلى الأمام" تظهر ضرورة التخلّي عن "المركزية الديمقراطية" وتبنّي "الديمقراطية التنظيمية" التي تقوم على أساس ضمان حدّ أدنى من المركزية داخل اللاّمركزية تكون السلطة فيها للأعضاء في إطار المبادرة والإبداع والخلق على كافّة المستويات ومن أجل تنوّع وغنى الإرادة دون تعارضها وتناقضها لضمان التقدّم ليس فقط على مستوى بناء الذات بل أساسا للنّجاح في خلق وتنمية التنظيمات الذاتية المستقلّة للجماهير.

3
الديمقراطية التنظيمية بدل المركزية الديمقراطية

في الحقيقة هناك تعارض بين تبنّي «عقيدة رسميا "لينينية" وبين ممارسات ترتكز على "التنظيم الذاتي للجماهير"»(2). لكن لا يجب أن نتوهّم ولو للحظة واحدة أنّ إزالة هذا التّعارض سيُشكّل طريقنا إلى الإندماج بالجماهير وبناء تنظيم ثوري واحد أو "أنوية ثورية". إنّ بناء التنظيمات الذاتية المستقلّة تعترضه عراقيل من أنواع و مستويات أخرى. أوّلها غموض المفهوم الذي يُعطيه بعض المناضلين لهذه التنظيمات، حتّى أنّ هناك من يستعمل تعبيرات مختلفة مع أنّه يقصد نفس المضمون. وهذا ما يؤكد من جهته عدم وضوح المفهوم.

إنّ هذا المفهوم غير واضح عند عدد كبير من المناضلين، حتّى منظمة "إلى الأمام" التي تبنّته في أطروحاتها لم تنج من غموض هذا المفهوم(3). فأحيانا يستعمل تعبير "تنظيمات الدفاع الذاتي للجماهير"، أو "تنظيمات الدّفاع الذاتي للمجتمع المدني"، أو "تنظيمات الدّفاع الذاتية المستقلّة للجماهير".

إنّ مسألة الدّفاع الذاتي auto-défense ترتبط بالضرورة بمسألة العنف. وتطرح تنظيمات الدفاع الذاتي لتنظيم مسألة العنف في إطار دفاع جماهير معيّنة عن نفسها (نجد في تاريخ المغرب وفي أمريكا اللاّتينية وجنوب إفريقيا عدّة أمثلة). أمّا التنظيم الذاتي auto-organisation فمفهوم مختلف تماما؛ إذ تكون فيه ذات الجماهير وقدراتها وطاقاتها ومصالحها المباشرة والملموسة هي المحور.

وتطرح التنظيمات الذاتية المستقلّة للجماهير لتنظيم هذه الذات/الجماهير نفسها وتأخذ

تدريجيا وبمستويات مختلفة مصيرها بيدها دون نيابة أو تفويض. قد يتطوّر هذا العمل الجماهيري إلى نضال سياسي جماهيري ثوري يكون مفتوحا، حسب الشروط الملموسة آنذاك، إمّا إلى نضال سياسي سلمي أو قد تطرح مسألة العنف بإلحاح إمّا للدّفاع أو الهجوم.

فتكون تنظيمات الدّفاع الذاتي في مُقدمة جدول أعمال التنظيمات الذاتية المستقلّة للجماهير. فتتبنى وظيفة الدفاع الذاتي وتمارسها بنفسها أو تنشىء لها تنظيمات خاصّة بها. لكنّ هذا الأمر ليس حتميا، ويظهر أنّ الخلط والغموض بين مفهوم التنظيم الذاتي ومفهوم الدّفاع الذاتي هو أحد عوامل التعثّر على مستوى مساعدة الجماهير على تنظيم نفسها والمشاركة في هذه العملية.

> *يبدو أنّ الخلط والغموض بين مفهوم التنظيم الذاتي ومفهوم الدّفاع الذّاتي هو أحد عوامل التعثّر على مستوى مساعدة الجماهير على تنظيم نفسها والمشاركة في هذه العملية.*

إنّ إقامة ديمقراطية حقيقية وضمان مشاركة واسعة للجماهير وإزالة التنافر والتباعد بين السياسي والإجتماعي يمرّ، عند منظمة "إلى الأمام"، ببناء التنظيمات الذاتية المستقلّة للجماهير. وأولت في أدبياتها أهمية صريحة للعمل الإجتماعي في هذا الصّدد. ولا شكّ أنّ النضال لبناء التنظيمات الذاتية يصطدم بالتسلّط والإستبداد المخزني ممّا يجعل منه مهمّة عسيرة وشاقّة تتطلّب تضحيات كبيرة من المناضلين والجماهير، لكنّه يتطلّب قبل ذلك وضوحا ودقّة.

تتدخّل دولة الإستبداد المخزني المغربية في كلّ صغيرة وكبيرة، وتنسب لها كلّ إنجازات عناصر المجتمع ولا تسمح، ولن تسمح للمجتمع المدني بالنموّ والتطوّر باستقلال عنها. لأنّ هذا الإستقلال سيكون البداية الحقيقية لنهاية الدولة المخزنية واستبدالها. فالدّولة المخزنية ونموّ المجتمع نقيضان لا يلتقيان إلاّ في حلبة الصّراع.

لكن كيف نبني إذن هذه التنظيمات الذاتية وهذا المجتمع المدني وسط وبجماهير تملك في جزء هامّ منها مفهوما معيّنا لـ"المخزن" تُضمّنه القوّة التي يجب الإحتماء بها والمُمَوّن الذي لا غنى عنه. وبالتالي فهذا الجزء من الجماهير يسعى لكسب "رضى المخزن" ويبحث عن آليات للتوسط لديه وليس الصراع معه. ممّا يطرح على المناضلين ضرورة الحرص، في هذه الحالة، على عدم إعطاء أيّة صبغة مناهضة ومناقضة لـ"المخزن" بشكل صريح لدى هذه التنظيمات تفاديا لقتلها في المهد وعزل المناضلين، حتّى ولو تطلّب الأمر التماهي بشكل ما وفي مرحلة أولي مع مفهومها للمخزن. إنّ الأفكار التي نطرحها لا يجب أن تستمدّ ثوريتها من علاقتها مع ذاتها بل من خلال العلاقة مع الواقع. ممّا يطرح علينا ضرورة التخلّص من أيّ مفهوم مثالي ومجرّد للثورية والثوري حتّى تكون خطواتنا وبرامجنا وشعاراتنا وأساليبنا فعّالة في الواقع وقادرة على تثويره، وحتّى نتوفّر على برامج متفاعلة مع الواقع ومترابطة المستويات.

4
في البرنامج المرحلي

منذ حوالي 3 سنوات بدأت منظمة "إلى الأمام" تطرح مهمّة إزاحة المافيا المخزنية كهدف إنتقالي ثوري نظرا لما أصبحت تُمثّله هذه المافيا من عرقلة لأيّ تطوّر إقتصادي وسياسي حقيقيين وبالتالي تطوّر الصرّاع الطبقي ببلادنا. لكن كيف الوصول إلى هذه الإزاحة؟ وما هي نظرتنا ومفهومنا للقطاع العامّ؟

لقد أثبتت أغلب التجارب في هذا القرن أنّ القطاع العام يولد نشاطا طفيليا يكون مصدرا للنّهب وتدمير قوى الإنتاج، خصوصا في الدول التابعة. وأنّ للقطاع الخاصّ دوره في التنمية إذا كان يستثمر في قطاع الإنتاج.

إنّ نموّ وازدهار القطاع الخاصّ المُنتج يتطلّب قطاعا عامّا قويّا يُسيّر بشكل ديمقراطي وفي إطار دولة الحقّ والقانون. إذ لا تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية، جهوية أو وطنية بدون قطاع عام متين وقوي يُسيّر ويُدبّر ديمقراطيا وعقلانيا. ولا يُمكن لمنتوج هذا القطاع الخاصّ المُنتج أن تُصبح له القدرة على المنافسة وكسب "معركة" السّوق كيفاً وكمّاً إلا بحماية ودعم من الدّولة خلال فترة مُحدّدة وليس إلى ما لا نهاية.

ممّا يطرح علينا أن نضمن في برنامجنا المرحلي، وحتّى على مستوى استراتيجية متوسّطة المدى، مصلحة هذا القطاع المُنتج، بالأساس من خلال حشد أوسع الطّاقات والإمكانيات المختلفة لمحاربة والقضاء على النشاط الطفيلي بدءا من فضحه ثمّ عزله وصولا إلى القضاء عليه وإزاحته.

ولا شكّ أنّ هناك إمكانيات موضوعية، في هذا المجال، للعمل المُشترك مع قوى ديمقراطية أخرى حول أحد أو بعض هذه الحلقات.

إنّ مهامّا من هذا النّوع تندرج في سياق النّضال ضدّ التبعية و من أجل إقامة رأسمالية حقيقية للدّولة وفي إطار إقتصاد مختلط. فهل النّضال لإنجاز هذه الحلقات الدّنيا من هدفنا الثوري الإنتقالي والمُتمثّلة سواء في فضح النشاط الإقتصادي الطفيلي أو عزله، لا يستقيم إلاّ بتنظيمات سرية؟

أم أنّ طبيعة هذه الحلقات والإمكانيات الخصبة المتوفّرة للنضال المشترك مع فعاليات ديمقراطية، تُناضل في الشرعية، تتطلّب منّا التفكير في الصيغ الملائمة لإنجاز هذه المهام المرحلية، من المفروض ألاّ تكون سرّية، حتّى نجعل من هذه الأهداف مطالب جماهيرية، دون أن يعني ذلك تغيير الأسلوب السرّي لنضال منظمة "إلى الأمام"؟

نونبر 1993

صابر حميد

هوامش

(1) أنظر "بيان من أجل جبهة تحرير الشعب المغربي".

(2) مقال "تأمّلات نظرية"، أبراهام السرفاتي – مجلّة إلى الأمام عدد 7، شتنبر 1993.

(3) بيام منظمة "إلى الأمام" حول مقاطعة الإنتخابات – مجلّة إلى الأمام عدد 7، شتنبر 1993.

مساهمة في النقاش

قرّرت المساهمة في هذا النقاش من موقعي غيرتي على منظمة إلى الأمام التي أعتبرها، رغم ضعفها التنظيمي، قلعة من قلعات الصمود مستهدَفة من قبل أعائها وخصومها بكلّ ألوانهم.. لذا وجب علي المساهمة في تحصينها ونقدها نقدا بنّاء.

كما أعتبر نفسي مدينا لمناضلي هذه المنظمة الذين أدّوا الثمن غاليا .. هذا رغم الخلاف والإنتقادات التي يُمكن أن أوجّهها للبعض منهم الذين مارسوا -في غالب الأحيان عن غير قصد- البيروقراطية والدّغمائية باسم مبادىء وإيديولوجية وسياسة غير مستوعَبة أو ممارسة بطريقة خاطئة (المركزية الديمقراطية مثلا).

إنّ هذه المساهمة في النقاش يفرضها أيضا الوعي بدقّة الظرف الرّاهن، المتميّز بهجوم القوى المسيطرة على العالم ومؤيديهم على مكاسب الشعوب، وذلك بزرعهم للخوف، الشكّ، التفرقة والتشاؤم لفرض "الواقعية". هذا الظرف الذي يتطلب من كلّ المدافعين عن الإنسان والإنسانية الصّمود بدل الإستسلام والقبول بالأمر الواقع، والتحلّي باليقظة والحذر بدل السقوط في الأفخاخ المنصوبة، والمتنوّعة الأشكال، ممّا يفرض جمع الطاقات وتبادل الأفكار والآراء من أجل تشكيل قوّة جديدة ومتجدّدة للمواجهة.

+++

أعتقد أنّ وضع المنظمة لا يجوز فصله عن الوضع العالمي الذي مارست فيه "القوى الثورية" ممارسات جعلت من تنظيماتها -بتفاوتات- سجونا للذكاء والمبادرات الفردية. وبدل تكوين المناضلين للتحلّي بفكر نقدي esprit critique تمّت برمجتهم على ترديد الشعارات والأفكار دون إستيعابها، برمجتهم على الثرثرة والنقاشات المارطونية وعلى المزايدات الكلامية وشتم الآخر دون تقديم البديل والمثال.

تمّ هذا بدل احترام الآخر والقدرة على العطاء والتمرّس على العمل لكسب التجارب من خلال الممارسة اليومية والإحتكاك بالواقع.. الكلّ كان يطبخ في مُختبرات الحلول الجاهزة.. ويبقى على الواقع أن يُناسب الحلول!!!

تبرمج المناضلون على الكلام دون أخذ الوقت لسماع رأي الآخر. هناك قالب وكلّ كلام خارج عن هذا القالب خاطيء ويُحارب!

تبرمج المناضلون على إعطاء "أجوبة" جاهزة بدل التمرّس على طرح الأسئلة والتساؤلات من أجل إجتهاد فردي/جماعي للمساهمة في إقتراح حلول لها..

كم كان سهلا علينا إيجاد حلول لقضايا العالم الكبرى ونحن في المقابل غير قادرين حتّى على حلّ مشاكل بسيطة في المدرسة، في الحيّ ووسط عائلاتنا.

وعندما يغيب "الزعيم" أو بعض "الزعماء" يغيب النضال، ينعدم الإجتهاد ويخفت بصيص الأمل، وبدل النقاش المسؤول والمساهمة البنّاءة للبحث عن طرق الخروج من الأزمة، تحتدّ الصراعات الذاتية والأحقاد وتستفشي النميمة والتنصّل من المسؤولية وتنقص الشجاعة.. كما يدلّ على هشاشة التكوين وخصوصا ضعف الإيمان والقناعة بالمبادىء والقيم لدى بعض المناضلين والمنظرين الذين يعرفون كلّ شيء ولا يُخطئون أبدا! مع العلم أنّه من البديهي أنّ كلّ من يمارس هو عرضة للخطأ، وأنّ أيّة تجربة جماعية تكون فيها الأخطاء فردية وجماعية كذلك.

إنّ جوهر الصّراع القائم على المستوى العالمي في نظري يدور بين من يُدافعون عن المصالح الفردوية وإنعاش الرّأسمالية وبين من يُدافعون عن مصالحهم الفردية ومصالح الإنسانية.

وهنا وجب الخيار والممارسة التي تناسب، لأنّ من السهل أن نختار على مستوى القول شعار العمل الوحدوي مثلا، وعند أيّ مشكل بسيط، بما فيه المشاكل الشخصية، نُمارس الشتائم والتفرقة...ألخ

فالوضع الحالي يتميّز بهجوم القوى المسيطرة على العالم على عدّة واجهات وبأشكال مختلفة وخادعة، بغاية الخروج من "أزمتها" والإستمرار في نهب واستغلال خيرات وشعوب العالم.

فإذا أخذنا مثال القضية الفلسطينية، نلاحظ أنّ الصهيونية العالمية وحلفائها تخلّوا عن مشروع "إسرائيل الكبير جغرافيا" لفائدة "إسرائيل الكبير إقتصاديا". وهذا ما يُفسّر تقرّبها من الأنظمة العربية الرّجعية مدعّمة ببعض قوى المعارضة داخل تلك البلدان لضمان تزكيتها للمخطط وليُصبح "مقبولا" من طرف الشعوب، أو على الأقلّ ليساهم في توسيع هوّة الخلاف بين الأشقاء الذين يشعرون بضعفهم ويستسلموا لحالهم باسم "الواقعية"..

إنّ الواقع الحقيقي هو الذي فرضته إنتفاضة الأمل للشعب الفلسطيني الذي قرّر الأخذ بمصيره بنفسه وفرض تعاطفا عالميا مع قضيته.

هذا هو الظرف العام الذي دفع الصهيونية إلى محاولة القبض بزمام المبادرة قبل فوات الأوان أي قبل أن تتعزّز الإنتفاضة وتتجاوز الحدود، حيث استطاعت جرّ مسؤولين سياسيين فلسطينيين وغيرهم إلى فخّ التنازلات المتتالية باسم "الواقعية"، في نفس الوقت الذي تستمرّ فيه الهجومات والتطويقات العسكرية و/أو الإقتصادية على شعوب كوبا، العراق، ليبيا، الصومال، الكونغو وغيرهم..

وبالموازاة هناك تشجيع مادّي وإعلامي للنقابات وحركات الإرتزاق السياسي وكلّ التنظيمات الصفراء التي تلعب دور المُسكّن والمُكسّر للمعارك التي تهدّد مصالح الرّأسمالية.

وفي الأخير أودّ أن أشير إلى بعض القضايا المتعلّقة بالمغرب.

ففيما يخصّ تعاملنا مع مسألة الحركات المتستّرة وراء الدين، علينا إذا ما فرض علينا مواجهتها ألا نسقط في فخّ الخطاب الإمبريالي السّائد الذي يُلوّح بشبح "الخطر الأخضر" بعد "القضاء" على "الخطر الأحمر". (حالات الجزائر ومصر مثلا..).

من جانب آخر، إذا كان واجبا علينا أن نكون متفتّحين على كلّ القوى المخلصة لقضايا الشعب ونُمارس العمل الوحدوي معها، فإنّه يجب تجنّب الإنزلاقات وراء كلّ من يهمسون لنا بطرق ملتوية لدفعنا إلى القبول ب "الواقعية المستقبلية" (Le réalisme prospectif).

إنّ الوحدة عمل وعمل، على أسس مبادىء تضع مصلحة الشعب المغربي فوق أيّ إعتبار، وعلينا أن ننخرط فيها كما نحن دون تفريط في المبادىء.

ح.ب.

يناير 1994

مساهمة في النقاش حول النضال الديمقراطي

نتكلّم كثيرا عن النضال الديمقراطي كنضال يستجيب لطبيعة المرحلة الحالية في الحياة السياسية وفي الصراع الطبقي ببلادنا. هذا النضال الذي يعتبر حافزا catalyseur للمسلسل الثوري بالنسبة للقوى الثورية، وهو ما سيُحقّق لنا مكاسب حيوية كونه يتعاطى مع المصالح الآنية والضرورية والمُلحّة لعموم الجماهير الكادحة. حيث سيفتح لها المجال مستقبلا لخوض نضالات أرقى ومرتبطة مباشرة باستراتيجيتنا.

هذا النضال يرتكز على عدّة مطالب منها ماهو ديمقراطي ومنها ماهو مادّي وكلّها عوامل رئيسية ستساعد على إختراق الساحة وستعمل على عزل ميكروب "المافيا المخزنية بزعامة الحسن". هذا هو المدى البعيد والحدّ الأقصى الذي يمكن الوصول إليه، لكونها تبقى فقط عملية إختراق عاجزة بطبيعة الحال على حسم الصراع.

إلى حدّ هذه السطور أبقى واضحا في تحليلي رغم سطحيته وغموضه في نفس الوقت، ليس من الناحية النظرية التي يبدو أنّها أصبحت لا تُغني ولا تُسمن من جوع، بل من الناحية العملية وفي ظلّ الشروط الموضوعية والذاتية التي نمرّ منها. فمَهْمَا وصلت درجة تفاؤلنا وصلابتنا الثورية التي لا نقاش فيها، يبقى الواقع هو المُحدّد في نهاية المطاف (هذا الواقع بالنسبة لي يبقى مغايرا تماما بُعد السماء عن الأرض عن ذلك الواقع المزيف الذي تتكلّم عنه قوى الإصلاح والتحريف لتبرير خياناتها، أو قوى الظلام الحاقدة على التاريخ الإنساني والتي تعمل عبر مشروعها الماضوي والعنصري على سلخ الإنسان المغربي من كونيته ومن هويته المتشكلة منذ آلاف السنين.

إنّ النضال الديمقراطي المطروح على عاتقنا الآن عملية ضخمة وصعبة للغاية لا ينفع فيها لا الأقراص ولا المحلولات لكونه يبقى عاجزا عن إعطاء تحليل دقيق ومُعمّق للوضع السياسي بالمغرب وينطلق من مُعطيات ظرفية لا ندري أين هو مجراها ولا مرساها. وكون عدم تعاطينا في الماضي مع هذا النضال وعدم إدراجه في البرامج المطروحة آنذاك لا يعني إطلاقا أنّه من الضروري التطرّق إليه حاليا.

فربّما كان خطأ فادحا لمّا تمّ تجاهله في مرحلة 70-80. لكن في مرحلتنا هاته التي تفرض علينا التفكير في أشكال نضالية جدّ متقدّمة بما فيها الكفاح المسلّح (لا أتردّد في إثارته لكونه مطروح في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، ويجب الإجتهاد وفتح النقاش حوله كباقي القضايا المرتبطة بالثورة المغربية).

وفي غياب إطار ديمقراطي حقيقي متين من أجل خوض هذا النوع من النضال (أي النضال الديمقراطي)، وفي غياب تحديد الجهات التي ستتحمّل المسؤولية في ذلك، فالقوى الديمقراطية التي نتكلّم عنها يجب توضيحها وعدم تركها ضميرا مستترا تقديره هو! إضافة إلى العديد من التساؤلات سوف لن يساهم أبدا في الدفع إلى الأمام بمسلسل النضال الديمقراطي، وبالتالي سوف يؤثر سلبيا على المسلسل الثوري بالمغرب.

إنّ هذا النضال الديمقراطي يعني أوسع فئات الشعب، ومن ضمنها طبعا قوى الإصلاح، ونحن نعرف جيدا أنّ النضال بالنسبة لهذه الأخيرة هو الوصول إلى برلمان الحسن والحصول على نسبة معينة من المقاعد مستعملة جميع الوسائل الحقيرة وأنواع الدّعارة السياسية التي تتوفّر عليها (إغراء الشباب العاطل بالشغل، الرشاوي، توزيع المواد الغذائية على الفقراء من أجل ضمان أصواتهم، الإدعاء بأنّهم أنبياء الطبقة العاملة...). فهل يعقل أن يدافع البرجوازي الصغير المرقي في عشها على مصالح الكادحين؟ أم أنّ مصالح الجماهير الشعبية ليست سوى ورقة ضغط للدّخول في المساومة مع النظام والحصول على إمتيازات في لعبة الحسن؟ إنّ إشراك هذه العناصر في النضال الديمقراطي يعني إعطاءها الفرصة من جديد لإسترجاع مصداقيتها أمام الشعب على حسابنا وتزويدها بالأكسجين للإنتعاش لا أقلّ ولا أكثر في فترة تشهد شعبيتها تقلّصا مهولا ونفورا جماهيريا كبيراً. (في غياب الثوريين تبقى الجماهير فريسة سهلة للسقوط في شباك الإتجاه الإسلامي... فبدلا من قراءة جرائدهم وتصريحاتهم الكاذبة. أليس من الأصح الإهتمام بالحركة النضالية الجماهيرية التي تشمل المغرب كلّه والإهتمام بالطاقات الثورية التي تفرزها لنا يوميا وإيجاد أشكال للتعامل والتواصل معها، خصوصا وأنّ من صلب هذه الحركات الإجتماعية سوف تبني التنظيمات الذاتية والأنوية الثورية معا في أفق بناء حزب البروليتاريا المستقلّ.

فعندما سينطلق قطار الثورة بالمغرب بالتأكيد أنّ العديد من قواعد هاته الأحزاب سيلتحق بالحركة الثورية وسيساهم بدور فعّال في النضال، أمّا الرّهان عليهم حاليا فضياع للوقت. إنّ ما دفعني، صراحةً، إلى التطرّق للنضال الديمقراطي هو الخوف من الإنزلاق في لُعبة القط والفأر والتخبّط في مجموعة من المطالب والشعارات المستحيلة التحقيق (أو أن نبقى سجناءها) رغم صوابها وأهميتها نظرا لطبيعة النضال ومدى قدرته على إنجازها وتعاطي الجماهير معها التي أصبحت تبتدع أشكال نضالية جدّ راقية رغم عفويتها في كثير من الأحيان.

كذلك ما يُقلقني هو أن ينتهي بنا المطاف إلى السقوط في تجربة إسبانيا أو الأرجنتين أو الشيلي مثلا. لهذا فالنضال الديمقراطي رغم أهميته يبقى رهينا بتطوّر التنظيمات الذاتية وإزدهارها في إستقلالية تامّة عن الأحزاب السياسية التي ستعمل بدون كلل على استغلالها واحتوائها.

إنّ وضعنا الذاتي المتميّز حاليا بالتشتت والإنتظارية والإنكماش والذي جاء نتيجة عدّة ضربات وهزّات لم تُساهم فيه فقط عوامل موضوعية بل ذاتية أيضا، يجب تجاوزه عبر إعطاء أجوبة شُجاعة وبنّاءة خدمة لتطلّعات شعبنا من أجل التحرّر الإجتماعي واستمرار الحركة الماركسية اللّينينية المغربية في تحمّل مسؤولياتها في إنجاز الثورة بقيادة الطبقة العاملة.

ر.ح

فبراير 1994

رأي
في مقولة
«العنف الثوري الجماهيري المنظم»

إذا كانت منظمة إلى الأمام قد رفعت منذ السنوات الأولى لتأسيسها شعار "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد"، كشعار استوحته في واقع الأمر من التجربة الصينية بالخصوص وليس من الواقع المغربي الملموس، فإنّها تمكّنت بعد ذلك من تخطّيه لترفع شعار "العنف الثوري الجماهيري المنظم في مواجهة العنف الرّجعي"، وهو بدوره شعار استراتيجي رهنته بمدى تقدّمها في إنجاز مهامّها وعلى رأسها التغلغل في أوساط الجماهير الشعبية. وبما أنّها لحدّ الآن لم تستطع إنجاز ذلك بسبب أخطائها والقمع والمطاردة الشرسين المسلّطين عليها من قبل الأجهزة القمعية للنّظام بمختلف تلاوينها، فإنّ ذلك الشعار ظلّ حبيس أدبياتها ودعايتها دون أن يرى النور على أرضية الواقع حتّى تتمكّن من تفحّصه و إختبار صحّته... لكن هذا لا يعفي من التعامل معه ومنذ الآن تعاملا نقديا، على ضوء مُجريات الصّراع الطبقي والتطوّرات الحاصلة على الصّعيد العالمي.

وقبل الشروع في هذا، نُشير إلى أنّ العنف الرّجعي، كان يُقْصَدُ به حين صياغة الشعار، عُنف النظام اتجاه الجماهير الشعبية والقوى المناضلة، لكن في الوقت الحالي لم يعد من وجهة نظرنا يقتصر على ذلك، بل إنضاف إليه عنف القوى الظلامية المتستّرة وراء الدّين التي تُمارس العنف والإرهاب في مواجهة المناضلين التقدّميين، ومن هنا أرى أنّ تقسيم العنف الرّجعي إلى: عنف مخزني وعنف ظلامي يتلاءم مع الواقع، ويُمكن في المستقبل على ضوء مُجريات الصّراع الطبقي أن تتغيّر تلك الشعارات لتطابق واقع آنذاك.

وإذا كانت مُنظمة إلى الأمام، قد وضعت على عاتقها إعطاء مضامين ملموسة لذلك الشعار، على هُدى تطوّرها وتوسّعها وتطوّر الصّراع الطبقي، ومن خلال دراسة تجارب الشعوب الأخرى في هذا المجال، فإنّها في الواقع لم تحرز تقدّما جليّا في هذا الصدد، وظلّ الشعار يتردّد دون تنقيحه على ضوء المتغيّرات التي عرفها الواقع، ودون إيجاد صيغ تكتيكية كفيلة بتعبيد الطريق نحو بلورته بالملموس. ولا أدّعي هنا أنّني أقدّم حلاً لهذه المعضلة، بل فقط أثيرها للتداول والنقاش. وأكتفي بطرح بعض الأفكار الأوّلية حولها، على أساس أنّ حلّها يتطلّب مجهودات جبّارة وجماعية يُساهم فيها كلّ المناضلين الثوريين، وليس فقط مناضلو منظمة إلى الأمام.

فالعنف الثوري الجماهيري المنظم الذي نتكلّم عنه، مُرجأ إلى أجل غير مسمّى، ولا يستطيع أيّا كان لحدّ الآن أن يُحدّد تاريخ مُباشرته، في حين أنّ العنف المخزني هو خبز يومي للجماهير، تُلاقيه في مخافر الشرطة والدّرك والمقاطعات وفي المعتقلات السرية والعلنية، وإبّان إضرابات العمّال، وإحتجاجات الفلاّحين وسكّان أحياء الصفيح وإضرابات وإعتصامات الطلبة والمعطلين... وهو مُنتصب في وجه كلّ من سولت لهم أنفسهم الإحتجاج أو رفض ممارسات المخزن وسياساته، ونذكّر هنا بإغراق الإنتفاضات الجماهيرية في الدّم، والزّج كلّ مرّة بمئات المنتفضين وغير المنتفضين في المعتقلات، كأسلوب لإرهاب الجماهير الشعبية وإجبارها على الإستسلام للسياسة الرّجعية للنّظام.. وبصفة عامّة فالعنف المخزني هو لتأبيد الإضطهاد والإستغلال المُكثّف الذي يُعانيه شعبنا من طرف الكمبرادور وملاّكي الأراضي الكبار ولخدمة المصالح الإمبريالية ببلادنا.

إنّ التحدّي الذي يطرحه علينا الواقع هو العمل منذ الآن على بلورة شعارات تكتيكية كفيلة بمواجهة العنف المخزني والحدّ منه ما أمكن.. وممّا لاشكّ فيه أنّ ماعرفته السنوات الأخيرة فيما يخصّ الوعي الحقوقي، وما خبض من معارك تتعلّق بفضح بطش ودموية النظام المخزني والديكتاتوري وأجهزته القمعية لكفيل باستخلاص الدروس منها، والإعتماد عليها في تطوير أساليب المواجهة.. فتطوير أساليب أساليب الدعاية وتكثيفها لوضع الرّأي العام الوطني والدولي أمام حقيقة الجرائم المرتكبة من طرف النظام في حقّ شعبنا، والدفع بالمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان للإفتضاح على معاناة الجماهير الشعبية من الممارسات

القمعية للنظام، وفي أفق إنخراطها وتكفّلها بالدّفاع عن حقوقها بنفسها لكفيل بالمساهمة في ذلك. هذا إلى جانب ما ستقوم به المكوّنات الديمقراطية للمجتمع المدني والقوى السياسية من دور في هذا المجال.. ويمكن إختزال كلّ هذا في شعار "لتتعبّأ كلّ المكوّنات الديمقراطية والتقدّمية لمجتمعنا لمواجهة القمع والعنف الرّجعي للنّظام المخزني".

فالعنف الثوري ليس هدفا في حدّ ذاته، وإنّما وسيلة من بين وسائل عدّة للتغيير، وهو سيف ذو حدّين، فيمكن لعملية أو عمليات عنيفة أن تنعكس بالسلب أو بالإيجاب على الجهة التي تُمارسها، أي أنّها تدخل في خانة الإستثمار السياسي، لذا فممارسته ليس مسألة اعتباطية ينبغي فقط توفير وسائل تنفيذه، وإنّما يخضع للدّرس ولعمليات حسابية، وفقا للشروط الملموسة التي يتموقع فيها. وهكذا يمكن الإستغناء عنه أحيانا والإكتفاء بأساليب سلمية إذا استدعت الظروف ذلك. كما يمكن اللّجوء إليه عندما يُمكن له أن يُساهم في تأجيج الصّراع الطبقي وتقديم حركة التغيير الثوري.

فإذا كان تبنّي الجماهير الشعبية له يُعتبر مسألة أساسية بل وحاسمة في الخوض فيه، فلا ينبغي الإستهانة بالرّأي العام الخارجي وخاصّة الغربي حين التفكير في مُباشرته.. فالمعروف أنّ هنالك حساسية كبيرة لديه فيما يخصّ استعمال العنف من طرف قوى التغيير الجذري. فلإقناعه بضرورة ممارسته وضمان مساندته كما هو الشأن بالنسبة للنضال السلمي الذي يُخاض ضدّ القمع والعنف المخزني، لابدّ وأن يمرّ عن طريق إقناعه بأنّه يدخل في إطار الدّفاع المشروع عن النّفس، وبأنّ النّضال السّلمي غير كاف لمواجهة النظام الديكتاتوري القائم. ولحدوث تلك القناعة لابدّ من توطيد العلاقات معه وإطلاعه باستمرار على كلّ جرائم النّظام، وعلى الخطوات والإجراءات التي تتخذها الفعاليات والقوى التقدّمية والديمقراطية في مواجهته.

فهذا الرّأي العامّ حين يكون مقتنعا بمشروعية أساليبنا حتّى العنيفة منها، بنُبل أهدافنا، فإلى جانب المساندة التي يُمكن أن يقدّمها لشعبنا، يُمكن له أيضا أن يلعب دورا هامّا فيما يخصّ عرقلة تدخّل الدّول الإمبريالية لإنقاذ النظام المخزني حين يكون في وضعية تهديد حقيقي من طرف الجماهير الشعبية التواقة للتغيير.

ما أريد أن أصل إليه من كلّ هذا، هو أنّ رفع شعار "العنف الثوري الجماهيري المنظم.." على المستوى الإستراتيجي يظلّ ناقصا بل وضعيفا ويمكن تعويضه على سبيل المثال بشعار "كلّ وسائل الدّفاع الجماهيري السلمية منها والعنيفة في مواجهة العنف المخزني" على أساس إعطائه شكلاً ومضموناً في كلّ فترة وحين.

وينبغي الحرص على أن يبقى العنف الثوري والتحضير له، موجّها أساسا نحو النظام المخزني الديكتاتوري. لكن ماهي الكيفية التي ينبغي التعامل بها مع العنف الظلامي الموجّه ضدّ المناضلين التقدّميين؟ والذي أصبح يفرض نفسه عليهم في السنوات الأخيرة. فالتجربة تبيّن أنّه عندما تتعبّأ كلّ القوى الديمقراطية والتقدّمية لإدانته والتصدّي للأطروحات الظلامية سياسيا وإيديولوجيا، فإنّها تفرض عليه إلى حدّ ما التراجع إلى حين، ويحدث العكس حين تنامي الصراعات بين المكوّنات الديمقراطية والتقدمية، وحين يتمّ غضّ الطرف عن جرائمها وممارساتها الفاشية، ومُحاباتها من طرف بعض القوى الوطنية والديمقراطية.

وممّا لاجدال فيه أنّ أغلبية العناصر المكوّنة للقوى الظلامية هم من أبناء شعبنا، وربّما من ضحايا النّظام المخزني، لكنّهم وللأسف يحملون أفكارا ظلامية ستجلب إن كُتب لها أن تمرّ إلى حيز التطبيق المزيد من الضرر والإستبداد لشعبنا. لهذا فإذا كان من واجبنا أن نساهم في تخليصها من براثين الظلامية، وتحويل سُخطها إلى نضال ضدّ النظام القائم ومن أجل أهداف ديمقراطية وتقدّمية فإنّنا سنكون قد قمنا بإنجاز هام، بدل استفادة الأجهزة القمعية للنظام من ممارساتها وتواطئها معه لضرب التقدميين، فهم نتاج إيديولوجية كليانية، وتربية لاديمقراطية يتلقونها داخل تنظيماتهم السياسية حيث الإختلاف والحوار منعدم ولا مجال سوى للطاعة العمياء للزعماء، وتقديس مواقفهم، وهم بدورهم يعملون على إعادة إنتاج تلك الممارسة داخل الإطارات الجماهيرية بشتّى الوسائل والسبل الترغيبية والترهيبية. لذلك فإقناعهم بنبذ العنف ضدّ التقدميين وتقبّل الإختلاف والرّأي الآخر واحترام الإطارات الجماهيرية يتطلّب من التقدّميين بذل مجهودات خاصّة لتحقيقها.

يناير 1994

ميمون ولد التيّاع

برقية تحيّة وأمل من خلف القبضان

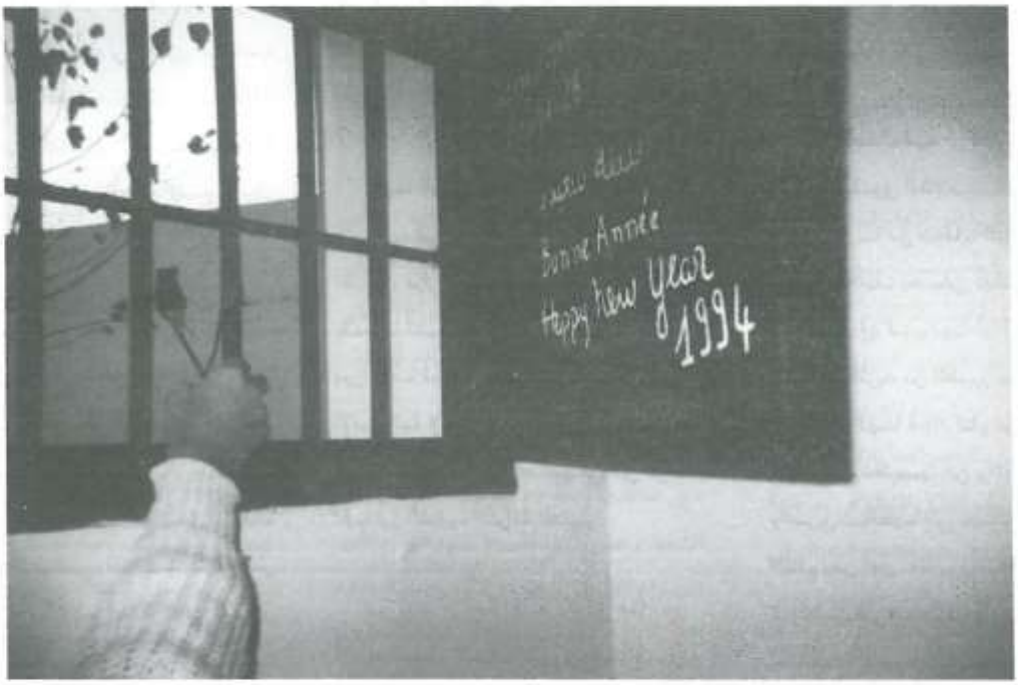

إشتركوا في مجلّتكم إلى الأمام

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

Abonnement normal 120 FF / de soutien 200 FF pour 6 numéros

Revue *Il Al Amam* BP257 - 93511 Montreuil Cedex France
Compte-Chèque Postal CCP n° 13.025 17 K Paris

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

pour 6 numéros
normal 120 FF / de soutien 200 FF

Revue *Il Al Amam* BP 257 - 93511
Montreuil cedex France
CCP n° 13.025 17 K Paris

Aujourd'hui, les populations juives israéliennes commencent à comprendre qu'il leur faut choisir entre le massacre d'Hébron et la paix, elles commencent à comprendre qu'il leur faut choisir entre le massacre d'Hébron et l'essence du judaïsme. Que le Grand Rabbin de France soit allé prier dans le Caveau des Patriarches au lendemain du massacre, montre que cette perception s'étend aussi au judaïsme dans le monde. Car c'est le monde horrifié qui découvre enfin où conduit le sionisme, même si ses défenseurs tentent de limiter les dégâts en les attribuant à un sionisme "irrationnel" (sic) !

Maintenant, les colons fanatiques d'Hébron commencent à connaître la peur. Face à la colère du peuple palestinien, ils ne se sentent plus appuyés par un Etat qui, tout en restant sioniste, ne peut plus aller jusqu'au bout de la logique sioniste. Les plus fanatisés rêvent de nouveaux massacres mais d'autres pensent déjà à partir. Bien plus, la Résolution adoptée ce 18 Mars par le Conseil de Sécurité, qui prévoit d'assurer la sécurité des Palestiniens des territoires occupés par une "présence internationale temporaire", sonne le glas de l'occupation israélienne.

Telle est, déjà, la victoire en gestation du peuple palestinien et, à ses côtés, des progressistes israéliens !

Ici, il nous faut comprendre la caractéristique unique du combat du peuple palestinien : au-delà de leurs divergences, même les plus graves, ses organisations ne peuvent se déchirer sur le terrain et la dialectique même de ces divergences dynamise ce combat, tant sur le terrain qu'au niveau diplomatique. Cela ne va certes pas sans accrocs. Il aurait été beaucoup plus efficace pour le peuple palestinien que cette dialectique s'exprime démocratiquement au sein même de ses instances fondamentales qui restent encore, dans la phase actuelle, celles de l'O.L.P.

Je rejoins ici sans réserves la position du Parti du Peuple (ancien Parti Communiste Palestinien) qui exprimait le 12 février dernier son désaccord sur l'Accord qui venait d'être signé au Caire entre Yasser Arafat et Shimon Pérès, mais un désaccord de l'intérieur même de la dynamique potentielle des Accords d'Oslo, de l'intérieur même de l'O.L.P. Son représentant dans la délégation palestinienne, Ghassan Khatib, précisait ainsi cette démarche:

"Il n'y a aucune possibilité pour le Parti du Peuple de rejoindre l'opposition (aux Accords d'Oslo). Nous considérons le refus a priori de l'opposition de participer aux négociations comme une position non réaliste, qui permet à la direction de l'O.L.P. d'agir librement sans tenir compte de leurs points de vue. Si l'opposition choisissait de faire valoir ses demandes dans le cadre des négociations, elle renforcerait la position des fractions démocratiques (...) et nous permettrait de les mettre au service de nos intérêts nationaux"
(retraduit de l'anglais, d'après "News from Within", Mars 1994)

C'est ce que doivent également comprendre les organisations militantes arabes et européennes. Le temps est révolu, depuis longtemps, où il était permis de rêver à la "Révolution" par palestiniens interposés. Nous devons, nous tous, respecter les voies spécifiques du combat du peuple palestinien, **comprendre** la caractéristique interne de ce combat, et avoir la pudeur de ne pas nous en mêler et encore moins nous saisir des positions des uns pour régler des comptes étrangers au peuple palestinien.

Il est temps aussi, puisque j'écris ces lignes depuis l'exil forcé en France, que l'on comprenne ici l'ampleur du travail **en profondeur** à mener dans l'opinion française, jusques et y compris dans le judaïsme français, pour apppuyer le combat pour la paix, une paix juste et viable qui implique l'instauration d'un Etat palestinien indépendant et souverain sur l'ensemble des territoires occupés en 1967 et l'exercice du droit au retour des réfugiés de 1948. Je me permets d'ajouter que l'appui à ce combat implique de dépasser aussi les vieux réflexes de la laïcité française pour comprendre que le combat intègre ce que Marx, ce vieux Marx qui ne fut jamais "marxiste", appelait , je cite, "l'esprit religieux". Il aurait mieux valu aller tous ensemble se recueillir à Hébron en ce mois de Ramadan que se disputer sur des "manifs". Concernant la paix en Terre Sainte, c'est bien le moins que l'on puisse dire.

Abraham SERFATY

Paris, le 19 Mars 1994

(*) ***Arte***: chaîne de télévision franco-allemande

L'O.A.S. israélienne et le combat pour la paix

Je l'avais écrit voici 27 ans, dénonçant en juin 67 le "nouvel Etat nazi" qui porte nom Israël. Nombreux avaient alors crié au scandale chez les juifs marocains trompés par leurs dirigeants et expédiés dans cet Etat avec les complicités que l'on sait.

Depuis, les faits n'ont pas manqué qui ont confirmé cette analyse et le Professeur Yeoshua Leibowitz, conscience des juifs israéliens, a repris lui-même ce terme. Le massacre du Caveau des Patriarches à Khalil--Hébron--, ce lieu saint des trois religions héritières d'Abraham, ce massacre qui n'aurait pu avoir lieu sans la protection apportée par l'armée israélienne aux colons, ce massacre qui n'aurait pu avoir lieu sans l'installation des fanatiques du Goush Emounim et du Kach au coeur de cette ville, une installation appuyée par **tous** les gouvernements israéliens et par les chefs de l'armée, dont Rabin, ce massacre vient démontrer, une fois de plus hélas, que telle est la logique immanente à la structure de cet Etat. Ceux qui auront vu ce 18 Mars sur *Arte** le très remarquable reportage sur les colons de Hebron n'auront pas manqué d'être horrifiés par son résultat : des enfants qui hurlent à la mort des Arabes, dressés et encouragés par leurs parents !

Nombreux sont dans le camp palestinien et arabe ceux qui en tirent la conclusion qu'il n'est pas possible de négocier avec les dirigeants israéliens et qu'il faut rejeter la voie ouverte à Oslo pour continuer la lutte sans merci contre l'ennemi sioniste.

Mais c'est là où il faut justement regarder de plus près ce qui se passe depuis ce massacre, ce qui se passe **maintenant**, six mois après l'immense espoir allumé dans le monde, et d'abord au sein du peuple palestinien comme au sein des populations juives israéliennes, par la signature des Accords d'Oslo.

Je l'avais écrit au lendemain de leur publication: la logique de ces Accords sape le fondement sioniste de l'Etat d'Israël. Nous y voici : pour la première fois, il a été révélé publiquement que l'armée israélienne avait l'ordre de laisser les colons faire usage de leurs armes contre les civils palestiniens. A vrai dire, si l'ordre n'était pas public, la pratique l'était, et tant que la Rive Occidentale (Cisjordanie) était considérée comme "Judée-Samarie", une telle pratique découlait du projet sioniste du "Eretz-Israël" sur toute la Palestine. Mais voici que ce projet ne tient plus ! Et la pratique se révèle dans toute sa nudité sanglante. Pas seulement aux yeux des palestiniens qui ne la connaissent que trop. Pas seulement aux yeux du monde effaré. Mais aux yeux des israéliens eux- mêmes.

Souvenez-vous ce que je vous écrivais de ma prison, mes soeurs et mes frères juifs marocains et arabes en Israël, au lendemain du massacre de Sabra et Chatila:

"Le sionisme, cette idéologie raciste et chauvine née de la crise du judaïsme d'Europe orientale à la fin du XIX° siècle, dans le contexte de l'expansion coloniale européenne, est contraire à toutes les traditions et à tous les acquis du judaïsme auropéen. (...)

"Le sionisme est contraire à toute la glorieuse histoire, plus que millénaire, du judaïsme arabe et méditerranéen, qui s'est forgé historiquement dans la symbiose avec l'islam, au sein de la civilisation arabe."

et je terminais ainsi cet Appel:

"Levez vous contre vos oppresseurs, contre les dirigeants sionistes racistes et criminels !

"Pour la paix, la fraternité, la justice, pour la dignité, levez vous!"

Sud, soit un responsable des problèmes de la société française, le plus souvent les deux à la fois.

Le cumul de ces deux fonctions idéologiques mènent à penser que contrairement à la crise de 1929, la situation n'est pas transitoire. Compte tenu de la victoire actuelle du "libéralisme sans entrave", la situation s'inscrit dans une réalité structurelle qui n'est pas prête de se terminer. Il n'y a pas à court terme d'autre pôle de légitimation disponible pour le système (redistribution, keyneisionisme, expansion,...). Il n'est alors pas étonnant que se développe un "consensus" plus au moins explicite pour tous les partis ayant accepté les lois du marché sans aucune régulation sociale ou étatique. Les phrases de Fabius: "sur l'essentiel, nous sommes d'accord", de Mauroy: "les grévistes intégriste", de Mitterand sur "le seuil de tolérance", de Rocard sur "la misère du monde", de Chirac sur "les odeurs" ...etc, ne sont pas le fait du hasard. Elles en annoncent inévitablement d'autres.

Dans le cadre de ce processus général, le "Front National" et les autres organisations d'extrême droite, jouent une fonction particulière. elles ont été adroitement utilisé au début de la décennie 80 pour préparer un terrain qui était loin d'être acquis. Le territoire est aujourd'hui profondément irrigué par les thèmes sécuritaires et par la logique du bouc émissaire. Les autres partis peuvent se permettre de puiser dans le corpus d'idées développés il y a encore peu par le Front National. Ce dernier ne peut néanmoins pas en rester là. Toute son audience est basée sur un approfondissement de l'angoisse sécuritaire et de la diabolisation de l'immigration. Il ne peut donc pas s'arrêter là. Il oblige à un développement sans cesse plus fort de la logique du bouc émissaire. La dérive fascisante n'est pas dans ce contexte une simple vue de l'esprit.

Il n'est pas inutile de s'interroger sur les conditions de possibilités d'une logique de bouc émissaire. C'est en agissant sur celles ci que nous pourrons contrecarrer celle là. Une première condition se trouve dans la diminution du sentiment de destin commun entre le monde populaire français et l'immigration. La diminution de la conscience de constituer un "monde dominé" est le point de départ de tout processus idéologique. Il en découle la nécessité pour notre mouvement associatif de soutenir et d'être présent dans tous les combats sociaux globaux: défense de l'école publique, marche des chômeurs, présence dans les syndicats, ...etc.

Une seconde condition réside dans l'existence d'une population sans droits politiques, exclue de toute citoyenneté dans son pays de résidence. Nul doute, en effet, que si cette population immigrée possédait le droit de vote par exemple, même au simple échelon municipal, le débat général en serait transformé. L'électoralisme obligerait les maires les plus timorés à lorgner sur ces "nouveaux citoyens". Dans ce domaine également nos tâches sont immenses. Nous n'avons pas intérêt à rester sur la défensive même si le contexte pousse dans cette direction. Le combat pour le "droit de vote" est plus que jamais d'actualité. Il a été trop rapidement abondonné par nos associations.

Une dernière condition est enfin à rechercher dans la diminution des "canaux d'espoirs sociaux". Une oppression et une souffrance qui ne sont pas canalisées vers des transformations progressistes ne restent pas inertes. Elles se dirigent vers d'autres cibles et en particulier l'immigration.

Notre mouvement associatif doit en conséquence peser de tout son poids, dans les tentatives actuelles et futures de définition de nouvelles alternatives démocratiques et de gauche à la crise actuelle.

Cela est d'autant plus urgent que la société française hérite de son histoire une tradition actuelle à tendance assimilatrice qui est loin d'avoir épargné la gauche. Ce sera l'objet de notre prochain article.

Saïd BOUAMAMA
Mars 1994

Saïd Bouamama est socio-économiste et militant associatif de l'immigration.
Parmi ses ouvrages on peut citer:
"Vers une nouvelle citoyenneté, Crise de la pensée laïque"
Ed. La boite de pandore, Lille 1991.

L'Immigration et le combat pour une nouvelle citoyenneté

2ème partie

-II- Le besoin du bouc emissaire

La focalisation du débat politique sur le thème de l'immigration est une constante des périodes de crises économiques du vingtième siècle. On la retrouve sous des formes voisines dans la grande crise de 1929. Seules les communautés visées changent.

Elle révèle une crise idéologique de légitimation. Pendant ces périodes, le système libéral ne parvient plus à se légitimer par lui-même, c'est à dire par ses "effets positifs". La légitimation est alors recherchée sur le versant "négatif", c'est à dire sur la peur. La diabolisation des "communautés d'origine étrangère" dans le cadre de la logique du bouc émissaire est alors appelée à la rescousse.

La logique du bouc émissaire a plusieurs avantages:

-elle permet par un processus de sur-idéologisation à donner l'illusion d'une cohésion sociale alors même que le processus de crise fait éclater le lien social.

-elle permet de masquer et occulter les problèmes réels de la société qui sont d'ordre économique, en les mettant au second plan.

-elle divise le monde populaire en Français et Immigrés, lui qui aurait tout intérêt de réagir unis pour constituer un rapport de force.

-elle légitime l'expérimentation des formes de contrôle sociales et policiers qui pourront, si besoin est, être généralisé à d'autres catégories de la population (démocratie, etc...).

-elle acclimate la population française à un climat et à un discours de "guerre", et l'habitue à une présence policière toujours plus massive.

La situation contemporaine est néanmoins différentes des crises précédentes. Lors de la crise de 1929, en effet, les "pays de l'Est" faisaient fonction de "diable".

Le bolchevique, "un couteau entre les dents", prenait une partie de la fonction "bouc émissaire". La disparition du "danger rouge" ne supprime pas le besoin d'un "diable". Celui-ci est désormais recherché dans les pays du Sud de la planète. On présentra ceux-ci comme des fanatiques, des intégristes, des terroristes..., en coupant ces conséquences de leurs causes économiques et politiques réelles: la domination économique et l'oppression politique.

La disparition du "danger rouge" ne supprime pas le besoin d'un "diable". Celui-ci est désormais recherché dans les payd du Sud

L'immigration va cumuler dés lors les deux sources du bouc émissaire: la présentation de l'ennemi extérieur (les pays sauvages du Sud) et les causes internes (masquer la crise de légitimation du système). L'immigré est alors selon les besoins soit un cheval de Troie du

L'hégémonie politique implique pour l'immédiat de refuser toute compromission avec le Makhzen dans le combat démocratique: le rejet des élections truquées du 17 septembre ne peut s'accompagner d'accomodements sur des élections partielles; le refus de la Constitution makhzénienne implique de se battre pour l'Assemblée Constituante et non prôner une nouvelle "réforme" octroyée; la défense des travailleurs implique de poser clairement le problème de l'emprise de l'Omnium Nord-Africain sur l'économie moderne du pays, de l'appareil du Ministère de l'Intérieur sur la spéculation urbaine dans les villes et des narco-députés sur les régions périphériques.

La conquête et la consolidation de l'hégémonie politique implique à moyen terme d'élaborer un programme qui déborde du seul cadre syndical pour embrasser l'ensemble des problèmes du pays. Cela est dans les traditions tant du Mouvement ouvrier marocain que du Mouvement ouvrier international et la classe ouvrière marocaine ne pourra défendre ses droits en se délaissant d'une telle responsabilité et encore moins en la déléguant à des politiciens professionnels et à leurs technocrates. Elle doit au contraire devenir, via la C.D.T., le pôle d'attraction qui permettra aux intellectuels marocains sincères, c'est-à-dire à la très grande majorité des intellectuels marocains, d'oeuvrer et de réfléchir à l'avenir du pays dans un cadre plus convenable et plus digne que celui de l'Omnium Nord-Africain ou de futurs cabinets ministériels, car ce cadre sera en étroite et vivante connexion avec les forces vives du pays.

Un tel développement ne sera sans doute pas suffisant pour dépasser l'attente et arracher l'initiative des mains du makhzen mais il en est une condition nécessaire. Car autour de la C.D.T. pourront s'agglomérer les forces qui prennent corps et se renforcent dans la société civile. Voyez ce qui se passe au Brésil ! Dans la plus extrême misère et la plus grande oppression, c'est la classe ouvrière et ses syndicats militants dirigés par Lula qui portent l'espérance du peuple et avancent vers la victoire. Cela n'implique pas nécessairement pour le Maroc dans l'étape historique actuelle de créer un Parti des Travailleurs comme au Brésil mais de permettre à la classe ouvrière marocaine et avec elle à tous les travailleurs, de conquérir l'initiative dans la lutte politique et d'y gagner l'ensemble, je dis l'ensemble, des forces démocratiques marocaines.

Alors le Maroc ne sera plus le pays de "l'Attente" supposée et du désespoir réel.

Abraham SERFATY
Paris le 16 Mars 1994

**Félicitations tout de même à nos frères islamistes condamnés à mort qui ont vu leur peine commuée, en attendant leur libération avec celle de tous les détenus politiques et des disparus.*

***P.S.**: L' hebdomadaire marocain "Maroc- Hebdo" a bien voulu publier récemment une interview de moi. Il a néammoins auto-censuré deux passages:*

1) Parlant de Noubir Amaoui, j'avais cité sa déclaration fameuse: "Dans une monarchie parlementaire, le Roi règne mais ne gouverne pas." Cette citation a été supprimée.

2) J'avais précisé, parlant de la nature non démocratique da la Constitution actuelle et de la nécessité d'une Assemblée Constituante :"Je ne discute pas le principe de la monarchie dans l'étape historique actuelle". La mention "dans l'étape historique actuelle" a été supprimée dans le texte publié.

Par ailleurs, je n'avais pas "esquivé" la question du Sahara, celle-ci ne m'ayant pas été posée.

Néammoins, je considère cette publication, même ainsi amputée, comme positive et remercie "Maroc-Hebdo" de m'avoir donné la parole dans notre pays.

Abonnez-vous
à la revue
Ila Al Amam

DANS L'ATTENTE ?

Mouvement ouvert au progrès social comme nous l'enseigna Mehdi Ben Barka. Alors un tel Mouvement pourra intégrer la juste aspiration du mouvement islamiste au ressourcement dans notre Histoire et notre identité sans pour autant sombrer dans le rêve mythique du retour en arrière et de l'enfermement sur soi.

Mais encore faut-il le construire et non plier à tous les vents des maneuvres du makhzen ! Le redressement entrepris cet automne par l'opposition parlementaire sera-t-il maintenu et l'initiative arraché au makhzen?

Certes, la radicalisation de cette opposition depuis septembre permet d'espérer qu'il pourrait en être ainsi cette fois-ci. Mais elle est encore trop récente et une plate-forme radicale encore insuffisament affirmée pour que la vigilance ne soit pas nécessaire. Et de toutes façons, l'Histoire montre que sans vigilance des masses, les meilleurs des appareils peuvent céder à la pression de l'adversaire. La vigilance des masses est d'abord celle de la masse ouvrière et des organisations de travailleurs.

C'est là ou il est important d'analyser la décision de grève générale du 25 février et celle de son "report".

Dans la tradition du Mouvement ouvrier qui a tout de même laissé quelques enseignements encore aujourd'hui valables, la grève générale est le couronnement de tout un processus de luttes de la classe ouvrière et ne peut être un instrument à manier sans préparation prolongée ni sans s'assurer du maximum de chances de succès.

Cela avait été le cas au Maroc pour la grève générale du 14 Décembre 1990. Cela n'a pas été le cas pour la décision de grève générale annoncée pour le 25 février 1994. Certes, voici deux ans un tel processus était en cours. L'arrestation de Noubir Amaoui et la faiblesse du courant démocratique radical devant les maneuvres du courant conciliateur avaient interrompu ce processus. Depuis, on le sait, le courant radical, qui s'étend bien au delà des limites des partis de l'opposition parlementaire, et notamment dans la société civile, ce courant s'est sensiblement renforcé. C'est ce renforcement qui est la raison majeure de l'échec cet automne de la tentative du pouvoir d'intégrer ces partis au gouvernement.

Mais le courant radical n'a pas encore compris qu'il doit s'assurer l'hégémonie dans le mouvement démocratique tout en préservant l'unité de ce mouvement.

La voie dans ce sens n'est pas de reprendre à son compte les vieilles maneuvres auxquelles nous ont habitués depuis toutes ces décennies les politiciens conciliateurs et les vieux loups de mer des syndicats bureaucratiques; elle est encore moins de jouer avec la grève générale.

Il faut pour le courant radical s'assurer l'hégémonie politique dans le mouvement démocratique marocain.

Dans son Communiqué du 30 Août 1992, l'Organisation Ila Al Amam soulignait "le rôle central que peut jouer la Confédération Démocratique du Travail dans ce processus (de lutte démocratique) dans la mesure où celle-ci autonomise sa lutte par rapport aux instances des partis politiques". Dans son Communiqué de soutien à l'appel à la grève du 25 février que nous publions dans ce même numéro, Ila Al Amam a dans sa pratique confirmé cette analyse, et il fallait en effet, cet appel lancé, le soutenir.

Mais l'hégémonie politique de la C.D.T. dans le mouvement démocratique marocain n'étant pas assurée, celle-ci a dû reporter cette décision de grève générale.

IL AL AMAM
Revue politique et de réflexion

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
France
Fax. (33) 1. 48 76 45 63

Commission Paritaire n° 73737

Directeur de publication
Marie-Christine AULAS

Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE DE SOUTIEN

Daniel Bensaïd, Jacky Bernard, Martial Bourquin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Fay, Pierre Galand, Mohamed Harbi, Jean-Pierre Kahane

Imprimé par Rotographie
2, rue Richard-Lenoir, 93108 Montreuil

ABONNEMENTS
pour 6 numéros
Normal 120 FF
Soutien 200 FF et plus

CCP 13025 17 K Paris

SOUTENEZ

IL AL AMAM

SOUTENEZ

SON ACTION

POUR

UN MAROC

DEMOCRATIQUE

EDITORIAL

LE MAROC

En ce mois de Mars 1994, une fois de plus le Maroc apparaît figé dans l'attente: l'attente de mesures de grâce à l'occasion du 3 Mars* puis de l'Aïd El Fitr; l'attente à nouveau de ces mêmes mesures de grâce avant le prochain Sommet du GATT à Marrakech; l'attente d'une "ouverture" chaque fois promise et chaque fois différée ou vidée de tout contenu réel; l'attente maintenant des élections partielles du 26 avril, nouvelle carotte tendue aux forces de l'opposition parlementaire; jusque dans la vie militante, l'attente d'une autre décision de grève générale faisant suite au "report" de celle annoncée du 25 février; etc.; etc.,...

33 ans, un tiers de siècle, que cela dure. Le pays est détruit, le peuple disloqué, la mafia makhzénienne plus puissante que jamais, la corruption et le trafic de la drogue gangrènent tous les rouages de l'Etat et jusque dans la société, le Maroc devient une nouvelle Colombie au Sud de l'Europe. De temps à autre, une nouvelle explosion de colère soulève le peuple mais, chaque fois, un nouveau massacre vient y mettre fin. Chaque fois, les politiciens et les technocrates pliaient leur colonne vertébrale, appelaient au réalisme, sollicitaient une nouvelle carotte, ...et l'attente recommençait.

En sera-t-il de même cette fois encore?

Vu d'Europe et plus encore de la Mamounia, les hommes d'affaires et les hommes politiques européens sont en droit d'estimer que cela pourrait continuer ainsi longtemps.

Ils feraient mieux de voir en face la montée de l'islamisme. Que l'on ne se méprenne pas sur mon point de vue à ce sujet ! Les responsables des formes exacerbées que prend trop souvent l'islamisme sont d'abord les fauteurs du désespoir. On ne peut pas reprocher aux Damnés de la Terre de rejeter la Terre entière, et d'abord ce Nord arrogant qui soutient leurs tyrans, ce Nord des Multinationales qui va festoyer le mois prochain à Marrakech.

Nous avons une chance au Maroc, celle de pouvoir construire un Mouvement démocratique assez fort et assez conséquent, un Mouvement enraciné dans les luttes de notre peuple de tout ce siècle, à la fois contre le Makhzen et contre l'oppression étrangère, enraciné dans sa culture arabo-berbère et dans sa foi, celle d'un islam de justice et de tolérance, un islam ouvert au monde comme nous l'enseignèrent Abdelkrim El Khattabi et Moulay Larbi Alaoui, un

لا مام من الأمام إلى الأمام

Il Al Amam

N° 9
MARS
1994

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 lires - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

Le Maroc
dans l'attente?

L'Immigration
et le combat pour
une nouvelle citoyenneté
2ème partie

L'O.A.S. israélienne
et le combat pour la paix

Revue Il Al Amam : BP 257 - 93511 Montreuil Cedex FRANCE
Compte Chèque postal CCP n° 13.025 17 K PARIS
Commission Paritaire n° 73737